جـامـعـة يـحـي فـارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة بعنوان:

مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية–

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة

إعداد الطالب:

- شرفي محمد

إشراف الأستاذ:

يوسف السعيدي أحمد

أعضاء لجنة التقييم

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
1- يوسف السعيدي أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مشرفا
2- عمر علي عبد الصمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا
3- مامي علي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019-2020

الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس"

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ يوسف سعيدي على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة.

كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.

و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــداء ....

اهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من كلله الله بالهيبة وال وقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان لي خير مرشد... إلى من انتظر أن يرى فلذة كبده متخرج يخوض غمار الحياة إلى أبي العزيز الغالي أطال الله في عمره.

الى أمي الحنونة .... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر ومثال التفاني والعطاء.

الى زوجتي .... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب.

الى إخوتي ... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

المستخلص

المستخلص:

هدف الدراسة الى التعرف على مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال تأثيره على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، باستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة والمتمثلة في 30 عينة من ممارسي مهنة المحاسبة خلال سنة 2020، بالاعتماد على متغيرين في الدراسة، المتغير المستقل هو التحفظ المحاسبي و المتغير التابع هو الأداء المالي، و توصلت هذه الدراسة الى أن التحفظ المحاسبي يعتمد على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أنتجتها المعايير المحاسبية للتقرير في تقييم عناصر القوائم المالية، و توصلت كذلك الى انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، واقترحت الدراسة على إجراء المزيد من الدراسات في مجال التحفظ المحاسبي وتقييمه للأداء، وزيادة الاهتمام إدارات الشركات الصناعية بالتحفظ المحاسبي وتشجيعها وتفعيل سياساته لتحسين أداء هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، الأداء المالي، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

The aim of the study is to identify the extent of the impact of the accounting reservation on the financial performance of the economic institution through its effect on the information contained in the financial statements, using the descriptive approach in the theoretical side, and the field study in the applied side by analyzing the data collected from the study sample represented in 30 samples From practicing the accounting profession during the year 2020, depending on two variables in the study, the independent variable is accounting reservation and the dependent variable is financial performance, and this study concluded that the accounting reservation depends on choosing the accounting methods and policies produced by the accounting standards for the report in evaluating the elements of the financial statements It also concluded that there is a statistically significant effect of the accounting reservation variable on the financial performance from the point of view of the study sample individuals, and the study suggested conducting more studies in the field of accounting reservation and its performance evaluation, and increasing the interest of industrial companies' administrations with accounting reservation, encouraging them and activating their policies to improve performance These companies.

Key words: Accounting reservation, Financial performance, Economic Corporation.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول والأشكال	X
قائمة الملاحق	XIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل لدراسة التحفظ المحاسبي	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية التحفظ المحاسبي	03
المطلب الأول:نشأة التحفظ المحاسبي	03
المطلب الثاني:مفهوم التحفظ المحاسبي	04
المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحفظ المحاسبي	05
المبحث الثاني : أنواع ومبررات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	07
المطلب الأول: أنواع التحفظ المحاسبي	07
المطلب الثاني: مبررات التحفظ المحاسبي	10
المطلب الثالث: عوامل التحفظ المحاسبي	11
المبحث الثالث: طرق ومقاييس التحفظ المحاسبي	13
المطلب الأول: طرق التحفظ المحاسبي	13
المطلب الأول: مقاييس التحفظ المحاسبي	14
المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي	16
خلاصة الفصل	19
المبحث الثاني: أثر التحفظ الحاسبي على الأداء المالي	
تمهيد:	21
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	22
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	22

المطلب الثاني: أهمية و أهداف الأداء المالي	24
المطلب الثالث : مكونات ومقومات الأداء المالي	26
المبحث الثاني: أساسيات الأداء المالي	28
المطلب الأول: معايير الأداء المالي	28
المطلب الثاني: مقاييس أداء المالي	29
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي	35
المبحث الثالث: اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية	38
المطلب الأول: مفهوم الميزانية وقائمة الدخل	39
المطلب الثاني: عناصر الميزانية وتحديد اثر التحفظ المحاسبي عليها	40
المطلب الثالث: عناصر قائمة الدخل وتحديد اثر التحفظ المحاسبي عليها	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
تمهيد	48
المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة	49
المطلب الأول: منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة	49
المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي	50
المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة	53
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	58
المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	59
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة	65
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية	69
خاتمة	74
المراجع	77
الملاحق	85

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)	51
(3-2)	اختبار كولمجروف-سميرنو (K-S) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	53
(3-3)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	55
(3-4)	معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.	56
(3-5)	معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.	57
(3-6)	معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان	58
(3-7)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس	59
(3-8)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر	60
(3-9)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	61
(3-10)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	63
(3-11)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	64
(3-12)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفظ المحاسبي	65
(3-13)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي	67
(3-14)	نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي	69
(3-15)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.	70
(3-16)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.	72

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس	59
(3-2)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر	61
(3-3)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي	62
(3-4)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	63
(3-5)	توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة	64

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	الاستبيان	85
(2)	مخرجات spss	89

مقدمة

ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من القضايا المحاسبية التي كان لها اثر على المحاسبة، ومن أبرزها قضية التحفظ المحاسبي الذي يعد من أهم هده القضايا التي تبنتها المحاسبة، ونالت بشكل بارز اهتمام الكثير من الباحثين والكتاب، وأصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي وبحاجة الى تطبقه، وهذا لتوضيح وبيان مبررات ممارسة و اختبار دوافعه وأثره المترتبة على القوائم المالية وعلى قرارات المستخدمين لها، بسبب تأثيره الملحوظ على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

فعدم توفر المعلومات بالمستوى الكافي والمطلوب لا يشكل مدخلا أساسيا في صناعة القرارات المختلفة ويعتبر سببا في فشل هذه القرارات. ومن هذا المنطلق يستدعي التحفظ المحاسبي ضرورة ملاءمة المعلومات وتوفرها بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب وهذا ما يعكس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن الإدارة من تقييمه.

الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية:

بناءا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

وبناءا على المشكلة الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتحفظ المحاسبي؟

2- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسات الاقتصادية ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة) ؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)؟

فرضيات الدراسة الميدانية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة من خلال ما يتضمنه تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية و ما يوفره من معلومات تساعد إدارة المنشاة للتعرف على أدائها المالي وذلك من خلال أثره على القوائم المالية بتأثيره على قاصمتي الميزانية و الدخل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- دراسة اثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي.
- دراسة أنواع التحفظ المحاسبي ودوافعه و العوامل المحددة له.
- دراسة اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية.
- تحديد اثر التحفظ المحاسبي على عناصر الميزانية وعناصر قائمة الدخل.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة، واستخلاص النتائج من الدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي، بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة والمتمثلة في ممارسي مهنة المحاسبة.

الدراسات السابقة:

1) إسماعيل قزال، **تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018، هدفت الى معرفة مدى تطور الممارسات المحاسبية بعد تبني النظام المحاسبي المالي و ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية.

2) اليزيد ساحري، **إدارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018/2017،

3) دراسة رجب سعيد محمود أبو جراد، **العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية و الحاكمية و المؤسسية و أثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين**، الجامعة الإسلامية غزة 2015، تهدف الى دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ في التقارير المالية وتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة.

صعوبات البحث:

- صعوبة الحصول على المراجع من المكتبات بسبب الوباء.
- صعوبة الحصول على المعلومات و التوصل الى عينة الدراسة.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة عامة و ثلاثة فصول وخاتمة عامة، و جاء الفصل الأول كمدخل لدراسة التحفظ المحاسبي و تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، يحتوي المبحث الأول على ماهية التحفظ المحاسبي، و المبحث الثاني على أنواع و مبرراته، وفي المبحث الثالث على أهم طرقه و مقاييسه.

أما بالنسبة الفصل الثاني يحتوي كذلك على ثلاثة مباحث، جاء الأول حول ماهية الأداء المالي، أما البحث الثاني على أساسيات الأداء المالي، وفي المبحث الثالث فتناول اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية.

أما الفصل الثالث فجاء على شكل دراسة ميدانية، وقد تناول المبحث الأول على منهجية وإجراء الدراسة الميدانية، و الثاني على تحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة.

الفصل الأول :
مدخل لدراسة التحفظ المحاسبي

تمهيد:

يعد التحفظ المحاسبي أحد أهم القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من قبل المحاسبين والمهتمين بالقوائم المالية، كما يعد من أقدم موضوعات المحاسبة التي تناولتها أدبيات المحاسبة في السابق وحاليا، و أصبح مطلبا مهما ينادى بضرورة تطبيقه خاصة من طرف الجهات المستخدمة للتقارير والقوائم المالية، حيث تزايد إقبال على تبني هذا المفهوم وممارسته بشكل كبير خاصة عقب الانهيارات والأزمات المالية المتتالية، والتي مست العديد من المؤسسات الكبرى والشركات العملاقة المشهورة على المستوى العالمي، وهذا بسبب الممارسات الانتهازية والتلاعب في الحسابات بالشكل الذي ألحق أضرارا جسيمة وخسائر ثقيلة بأصحاب المصالح على مستوى هذه الشركات. في هذا السياق تزايد اهتمام بشكل بارز من طرف مختلف الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة لدراسة مفهوم التحفظ المحاسبي من زواياه المختلفة، و تجسد هذا اهتمام من خلال الدراسات والبحوث المحاسبي الغزيرة التي قاموا بها، والتي أكدوا من خلالها أهمية سياسة التحفظ المحاسبي وأثرها الواضح على جودة التقارير والقوائم المالية وعلى المركز المالي للمنشأة. فهو من بين المفاهيم المحاسبية الأساسية و أكثرها قدما في الأدب المحاسبي، كما يعد المبدأ الأكثر شيوعا وانتشارا على مستوى عمليات التقييم المحاسبي وعند إعداد الحسابات الختامية في المنشأة. لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرف على هذا المصطلح.

من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية التحفظ المحاسبي

المبحث الثاني : أنواع ومبررات التحفظ المحاسبي

المبحث الثالث : طرق و مقاييس ماهية التحفظ المحاسبي

المبحث الأول : ماهية التحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي واحدا من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي يعود تاريخها إلى قرون مضت فمنذ المراحل الأولى لتطبيق سياسة التحفظ وحتى وقتنا الحالي أثارت هذه السياسة جدلا واسعا في الفكر المحاسبي، وقام العديد من الباحثين كثير من الدراسات حول جدوى وأهمية تطبيق التحفظ المحاسبي وتأثيره على منفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى نشأة التحفظ المحاسبي وفي المطلب الثاني الى أهم مفاهيمه وأما في المطلب الثالث إلى أهميته و أهدافه.

المطلب الأول:نشأة التحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا القديمة و المعاصرة في الفكر المحاسبي حيث بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن أشار الباحثون إلى مبدأ الحيطة والحذر و ضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر و الأعباء المحتملة وعدم الاعتراف بأية أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت فعلا. ومنذ ذلك الحين توالت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسبي وقياس أثره على القوائم المالية.

ورغم أن التحفظ المحاسبي بوجه عام يمثل نزعة بشرية إلا أن الاستقراء التاريخي يشير إلى أن هذا المفهوم أثر على التطبيق المحاسبي منذ 5 قرون مضت. وتؤكد الكثير من الدراسات على وجود ممارسات فعلية للتحفظ المحاسبي قبل القرن العشرين، حيث ترجعها إلى بداية القرن الرابع عشر ومع هذا لم يلحظ خلال تلك الفترة وجود تبريرات لممارسة التحفظ[1].

حيث نشأ التحفظ المحاسبي نتيجة لحالات عدم التأكد التي سادت الممارسات المحاسبية وذلك لتنظيم عملية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة وذلك باختيار البديل المناسب الذي يؤثر يؤدي الى عدم المبالغة في تقييم الأصول و صافي الدخل، فضلا عن تخفيض تفاءل الإدارة وميلها للمبالغة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية و ذلك لحماية مستخدمي هذه القوائم المالية من التضليل[2].

---

[1] رجب سعيد محمود أبو جراد، **العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية و الحاكمية و المؤسسية و أثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،2015، ص42.

[2] كرار سليم عبد الزهره، **ممارسات التحفظ المحاسبي و تأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية و تعزيز قيمة الشركة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد14، العدد3، جامعة الكوالة، العراق، 2017، ص378.

وقد تكلمت العديد من المنظمات في العديد من معاييرها التي أصدرتها عن التحفظ المحاسبي، حيث جاء في معيار المحاسبة الدولي الأول بأنه إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة فإنه يجب تطبيق التحفظ عند إعداد القوائم المالية على أن لا يكون ذلك مبررا لتكوين احتياطات سرية، كذلك فإن المعيار الثالث يقر بأنه في حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق (يقصد بأساس الاستحقاق كما يدل اسمه، فيعتمد على فلسفة مطابقة أو مقارنة الجهد المبذول مع المنافع المحققة بمعزل تام عن زمان تدفقاتها النقدية)، وخاصية التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة و يعني مبدأ المقابلة أن البيانات المالية يجب أن تتضمن التكاليف المتعلقة بتحقيق الإيرادات المبلغ عنها فانه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي كما أولت معايير التقارير الدولية (IFRS) اهتمام خاص بالتحفظ المحاسبي، حيث أثر الالتزام بتلك المعايير في العديد من الدول إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي المعمول بها في تلك الدول[1].

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية وبرغم معارضة البعض له من حيث تأثيره على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، خصوصا في أعقاب الخسائر الفادحة التي شهدتها عقب انهيار الشركات بسبب الممارسات التي أدت إلى كافة أشكال الاحتيال في عرض القوائم المالية[2].

المطلب الثاني:مفهوم التحفظ المحاسبي

إن مفهوم التحفظ المحاسبي يعد من أهم وأقدم الموضوعات في المحاسبة المالية حيث اختلف الباحثين والهيئات في تعريفه و عرف كما يلي[3]:

عرفه مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي1970 من خلال البيان رقم 4 على "أن التحفظ المحاسبي يعود إلى أن الأصول والالتزامات مقاسه غالبا في ظروف حالة عدم التأكد، ويفضل المديرين والمستثمرون والمحاسبون

[1] شواش نسرين، **اثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2019/2018، ص19.

[2] داليا محمد خيري المبولي، **مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 54، العدد الأول ،2017، ص13.

[3] إسماعيل قزال، **تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية و جبائية متقدمة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2018، ص5

بشكل عام اختيار بدائل القياس الذي يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل وصافي الأصول بدلا من الزيادة بهما وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة، كاعتماد قاعة التكلفة أو السوق أو أيهما أقل على سبيل المثال".

وقد عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards على أنه: "درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد أو الشك والتي تتطلب تقدير الأصول والدخل بأقل مما يجب والتأكد من أن الالتزامات والمصروفات بحيث لا يتم المبالغة في تخفيضها".[1]

وعرفه القضاة سنة 2014 على أنه : "عملية تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها قوياً أو ضعيفاً، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود الدليل المؤيد على حدوثها، أي أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميول المحاسب للحصول على درجةٍ عالية من الحيطة والحذر"[2].

واستنادا لما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل [3]:

التحفظ المحاسبي هو اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات؛ مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية، وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية، ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة ويوجد اتجاه حديث نحو التعمق في الجانب التطبيقي للتحفظ المحاسبي وقياس أثره على أسواق المال وعائدات الأسهم ودراسة الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيقه.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحفظ المحاسبي

لقد تعدد أهمية وأهداف التحفظ المحاسبي واختلفت حسب وجهة نظر كل باحث وحسب الدراسات التي تناولته فمن خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى أهمية التحفظ المحاسبي من خلال الفرع الأول وفي الفرع الثاني الى أهدافه.

---

[1] محمد داود، **اثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي و القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**،رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان،2019ص10.

[2] إسماعيل قزال، مرجع سبق ذكره ص10.

[3] اشرف محمد صلاح زكي أبو حميدة، **اثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة ،2017،ص28.

الفرع الأول :أهمية التحفظ المحاسبي

في الفترة الأخيرة نال موضوع التحفظ المحاسبي الاهتمام من قبل الباحثين في الأسواق المالية العربية، إذ أن حجم الالتزام بالمعايير، وجودة الأرباح، وجودة الإفصاح المالي ,تعد من المؤشرات المهمة التي يعطي للتحفظ المحاسبي اهتماما اكبر وهو إحدى خصائص التقارير المالية إذ أن مبدأ التحفظ هو المفهوم العام للاعتراف بالمصروفات والمطلوبات في أقرب وقت ممكن , بالمقابل تأجيل الاعتراف بالإيرادات والموجودات،كما ويمكن تلخيص أهمية التحفظ المحاسبي بالنقاط الآتية[1]:

– إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تحقيق منافع ضريبية لكونه يستند إلى الاعتراف المبكر بالأخبار السيئة (الخسائر) وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة الأرباح حتى تحققها والذي بدوره يؤدي إلى تقليل الدخل الخاضع للضريبة وتأجيله إلى فترة لاحقة؛

– إن تطبيق التحفظ المحاسبي يقلل من عدم التماثل في البيانات والمعلومات بين المدراء والمستثمرين؛

– إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تشجيع الادخار الوقائي من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة وبالتالي الاحتفاظ بالأموال وتجنب توزيعها والتي يؤدي بالنهاية إلى زيادة سيولة الشركة وتعزيز موقفها المالي؛

– إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي إلى ابتعاد المحاسبين عن خطر نشر معلومات قد يتبين فيما بعد عدم صحتها أو بالعكس؛

– إن تطبيق التحفظ المحاسبي يساعد على تقليل تكاليف الديون وزيادة قيمة الموجودات الشركة النقدية وكذلك مساعدة الشركة على تجنب الوقوع في المخاطر وخاصة مخاطر الإفلاس؛

– إن زيادة التحفظ المحاسبي في القوام المالية يساعد في زيادة تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وذلك نظرا لان تلك المعلومات تكون معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الفرع الثاني:أهداف التحفظ المحاسبي

هناك أهداف عدة للتحفظ المحاسبي يمكن تلخيصها كالأتي[2]:

– يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملائمة للمعلومات المحاسبية.

---

[1] تانيا قادر عبد الرحمان، **تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج BASU**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 3، العدد 39، جامعة تكريت، عمان، 2017، ص12.

[2] حسين كاظم عوجه، **التحفظ المحاسبي و أثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة**،مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد19، العدد 1، جامعة الكوفة، العراق، 2016 ص227.

- إن استخدام التحفظ المحاسبي يساعد على عدم إفلاس وانهيار الشركات؛
- إن إعداد تقارير مالية متحفظة هو مطلب للمساهمين والمقرضين؛
- إن التحفظ المحاسبي يستخدم كدرع لتخفيف حالة عدم التأكد للتكهنات والتوقعات المتعلقة في إعداد القوائم المالية؛
- يعد التحفظ المحاسبي الأداة المناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد القوائم المالية.

المبحث الثاني : أنواع ومبررات التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

إن التحفظ المحاسبي أداة يستخدمها المحاسبين لمواجهة حالة عدم التأكد التي يواجهونها عند إعداد القوائم المالية، فهو يعتبر عنصرا من عناصر المعلومات المحاسبية المفيدة،ف ممن الصعب جدا تجاهل هذا العرف المحاسبي وانه يمتاز بشكلين أساسيان ومبررات التي دعت إلى التمسك به وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث حيث جاء في المطلب الأول أنواع التحفظ وفي المطلب الثاني على مبرراته وفي المطلب الثالث على أهم العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: أنواع التحفظ المحاسبي

تطرقت الأدبيات المحاسبية، والأبحاث التي قامت بدراسية موضوع التحفظ المحاسبي إلى ذكر أنواع التحفظ المحاسبي الذل ينقسم إلى تحفظ مشروط، وتحفظ غير مشروط، وقد قيام الباحثون بتعريفها وشرحها والتطرق إلى ذكر تفاصيل عنها، فضلا عن أن معظم الدراسات السابقة قيد ركزت على التحفظ المشروط، ولم يتم إجراء سوى عدد قليل من الدراسات حول التحفظ غير المشروط نظرا إلى أن عمليات التحفظ المحاسبي المشروط، تصبح الأرباح المحاسبية أكثر فهما عند مقارنتها مع إيرادات اقتصادية، ويمكن البدء بتعريف النوع الأول من التحفظ المحاسبي كما يلي [1]:

أولا: التحفظ المشروط

عرف بأنه تحيز محاسبي يظهر من خلال التقارير المالية إزاء انخفاض القيم الدفترية لحقوق المساهمين. وبموجب هذا التعريف، تكون محاسبة الشركة متحفظة إذا ما أخرت الاعتراف بالإيرادات لفترة واحدة، أو يطرح

[1] إيمان محمد عبيد، **اثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء الاردن، 2017، ص 14.

قيمة ثابتة من الأرباح بشكل مستقل عن المكاسب و الخسائر الاقتصادية الحالية بمعنى أن تقوم بطرح الثابت من الأرباح بشكل مستقل للعوائد و الخسائر الاقتصادية الحالية. ومن جهة أخرى يؤكد التحفظ المشروط. حسن توقيت الاعتراف بالخسائر أي لاعن ذلك الاعتراف المسبق بالنفقات، تأجيل الإيرادات أو تقارير الدخل و القيمة الدفترية على أساس منظم.

ثانيا: التحفظ غير المشروط

هو التحفظ المستقل الذي لا يعتمد على وقوع الأحداث أو الأنباء، و الذي يسمى أيضا بالتحفظ السابق، و ينشا هذا التحفظ من تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما و المعايير المحاسبية المستخدمة و المحددة القياس مسبقا، وهذا يعني انه في بداية دورة حياة الأصل يتم استخدام طريقة محاسبية معينة و التي تعكس انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول بالمقارنة مع القيمة السوقية لها خلال فترة حياة الأصل كالأصول غير الملموسة غير المعترف بها، مثل المواد البشرية و الشهرة المولدة داخليا ومن بعض الممارسات على هذا النوع أيضا توقيت الاعتراف بتكاليف الدعاية و الإعلان و تكاليف البحث و التطوير، و استخدام طرق الاهتلاك المتسارع[1].

ومن جانب آخر فقد صنف التحفظ المحاسبي إلى تصنيف أكثر شمولية على النحو الآتي[2]:

1-التحفظ المحاسبي من حيث الإلزام

ويمكن تصنيف التحفظ المحاسبي من حيث درجة الإلزام إلى كل من:

أ) حفظ إجباري

وهو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري وغيرها من القوانين ذات العلاقة، أي أنه يتم بناءً على قرارات خارجة عن رغبة إدارة الشركات.

ب) تحفظ اختياري

وهو التحفظ الذي ينشأ بقرارات داخلية غالباً تحددها إدارة الشركة سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

---

[1] آمنة خميس حمد، **اثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد1، الجامعة الأردنية، الاردن، 2018، ص83.

[2] محمد داود محمد الصراوي، مرجع سبق ذكره ص 12.

2- التحفظ المحاسبي من حيث التأثير

ويصنف التحفظ المحاسبي تبعاً لفترة التأثير إلى نوعين أساسيين:

أ) **تحفظ سابق:** وهو التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد.

ب) **التحفظ اللاحق:** ويتم هذا التحفظ من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية الإيجابية، التي تتمثل في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة والاعتراف المعجل بحصول أ ي خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة.

3-التحفظ المحاسبي من حيث الدرجة

ويصنف التحفظ من حيث الدرجة إلى شكلين أساسيين هما:

أ) **التحفظ لأقصى درجة:** هو التحفظ الذي يتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المحددة مسبقاً، ومثالاً على ذلك بأن تقوم الشركة في استخدام سياسة التصفية للخسائر وذلك لزيادتها للحد الأقصى أو عن طريق تخفيض الربح لأدنى حد عند تغيير إدارة الشركة.

ب) **التحفظ لأدنى درجة** :هو التحفظ الذي يتم من خلال اختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة للاستجابة للمتطلبات الخارجية عن الشركة، بحيث لا تكون بغرض تحقيق أهداف إدارية معينة.

4-التحفظ المحاسبي من حيث الاستمرارية

للتحفظ المحاسبي من حيث الاستمرارية شكلين هما:

أ) **التحفظ الدائم** :حيث يشير هذا التحفظ إلى تلك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن، والتي غالباً ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية على الشركة.

ب) **التحفظ المؤقت** : حيث يشير هذا التحفظ إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها بفعل اختلاف المواقف والظروف المحيطة، فعلى سبيل المثال يتم التغييرات في التقديرات المحاسبية أو التي من شانها أن تقلل بشكل مؤقت من صافي الأصول عن طريق إنشاء احتياطيات مخفية يمكن عكسها لاحقًا، أو تغيير القرارات التي يتم اتخاذها حيث يقتصر هذا الشكل من التحفظ على استخدام سياسات بديلة حيث يؤثر التغيير في القرارات الإدارية على زيادة درجة التحفظ، إذ أن المخاطرة تزداد كلما كانت هذه السياسات تشتمل على زيادة الاستثمار في أصولها.

5-التحفظ المحاسبي من حيث النطاق

وتنقسم إلى شكلين[1]:

أ) **التحفظ الكلي** : حيث يتم هذا التحفظ من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات، وإجراءات تغييرات في السياسات المحاسبية والطرق والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي في الشركة أكثر تحفظاً.

ب) **التحفظ الجزئي** :حيث يرتبط هذا التحفظ بالاختبارات المحاسبية المحددة لعناصر محددة من القوائم المالية بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية للشركة قد تتعلق بعلاقات أو نسب معينة كنسب السيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام عقود الديون، فمثلاً يلجأ مدقق الحسابات الداخلي إلى عمل مقارنات بين قيم عناصر الأصول لسنوات متتالية، لدراسة مدى استغلال الأصول بالصورة الأمثل في الشركة.

المطلب الثاني: مبررات التحفظ المحاسبي

تتمثل أهم مبررات استخدام التحفظ المحاسبي فيما يلي[2]:

1-التعاقد: يعد التحفظ المحاسبي مفيد في تقييد السلوك الانتهازي للمديرين عند إعداد التقارير المالية و إزالة التحيز الإداري كون إن تطبيق التحفظ بشكل متناسق أو ثابت من فترة لأخرى سوف يؤدي إلى إزالة تحيز الإدارة نحو الإبلاغ عن الأرباح الموجبة فقط فضلا عن زيادة قيمة الشركة من خلال تقييد المدفوعات الانتهازية من قبل المديرين لأنفسهم و للأطراف الأخرى، إذ سيتم توزيع الزيادة في القيمة بين جميع الإطراف و بالتالي تحقيق الرفاهية للجميع.

2-**المقاضاة:** أعمال التقاضي بصورة عامة تدفع بالشركات لان تكون متحفظة وذلك بسبب ان دعاوي التقاضي ضد المدققين و الشركات كانت بنسبة كبيرة وفاقت الدعاوي القضائية بصورة عامة، و بالتالي فان ذلك يدفع المدققين أن يتعاملوا مع الأرباح و الأصول بشكل متحفظ[3].

---

[1] احمد حامد محمود عبد الحليم، **التحفظ المحاسبي و أثره على جودة التقارير المالية و قرارات المستثمرين**، مجلة الرواد قي قواعد المعلومات العربية، المجلد 19، العدد2،جامعة عين الشمس، مصر، 2015 ص 631.

[2] بشرى نجم عبد الله المشهداني، **قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 20 العدد87، جامعة بغداد، العراق،2014 ص ص366.

[3] ماهر ناجي علي، **اثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد25، جامعة واسط، العراق، 2017، ص6.

3-الضرائب

تعني التفسيرات الضريبية قيام الشركات بتخفيض الأرباح المحاسبية، لتقليل الضرائب المستحقة، ويفترض التفسير الضريبي إن الشركة من المحتمل أن تقرر عن الأرباح محاسبية متحفظة لتقليل الالتزامات الضريبية عندما تكون هناك علاقة قوية بين الأرباح الدفترية و الأرباح الخاضعة للضريبة، وقد وجد أن الضريبة مرتبطة بالتحفظ غير الشرطي وليس التحفظ الشرطي، لأنه ليس هناك دليل على أن التفسير الضريبي للأرباح المحاسبية مرتبط بالتحفظ الشرطي و يعد تأجيل الاعتراف بالدخل أكثر فائدة للشركات من منظور تخفيض القيمة الحالية الصافية للضرائب التي سيتم دفعها نتيجة لذلك، يمكن لضريبة الدخل أن تكون دافعا لتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي[1].

4-التنظيم المحاسبي

قد تسبب الخسائر الناجمة عن المبالغة في الربح المحاسبي أو صافي الأصول أثار سلبية على المجتمع ، ونظرا لكون واضعي المعايير و المنظمين يتحملون مسؤولية سياسية عن نتيجة تطبيق تلك المعايير فإنهم سوف يضعون معايير محاسبية متحفظة لتجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية، ولذلك فان التحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير و المنظمين كوسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في قيمة الشركة او الدخل بسبب تطبيق المعايير المحاسبية. ويقدم و المنظمين دافع لقيام الشركة في الإبلاغ عن القوائم المالية بشكل متحفظ من خلال وضع تنظيم متحفظ[2].

المطلب الثالث: عوامل التحفظ المحاسبي

لقد أشارت الدراسات إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في التحفظ المحاسبي و التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي[3]:

1- الاستحقاقات

وتمثل الالتزامات المتعلقة بالخدمات المستلمة والتي لم يتم دفعها بعد، ويمكن القول بأن سياسة التحفظ تعود إلى محاولة زيادة الأرباح المعلن عنها في الفترات اللاحقة للشركات التي تحقق خسائر من خلال تحميل

[1] راما محمد فاتح حورانة، **اثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2018، ص ص29-30.

[2] بشرى نجم عبد الله المشهداني، مرجع سبق ذكره ص367.

[3] محمد داود محمد صراوي، مرجع سبق ذكره ص ص16-17.

البنود التي يكون تأثيرها سلبياً في السنوات التالية على النفقات في السنة المالية الحالية؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تفاقم نتائج الفترة الحالية فتكون النتائج فيها سيئةً أو ما يعرف بنظرية "Bath Bath" التي تحاول إجراء تحفظ غير سليم والسعي لإدارة أرباح الشركات الخاسرة.

2- الحوكمة

وهي أسلوب منظم ضمن مجموعة الأنظمة والقوانين التي تم كن الإدارة في الشركة من استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل مع الحفاظ على أصولها وحقوق المساهمين فيها وأصحاب المصالح أيضاً، وتعد العلاقة بين التحفظ المحاسبي و حوكمة الشركات علاقة إيجابية؛ نظراً لتطبيق الحوكمة في الشركات بمستوىً عالٍ مما يعني في المحصلة تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي بشكل ملائم.

3- كفاءة الاستثمار

عندما تقوم الشركة بممارسة التحفظ المحاسبي بما يتضمنه من الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت الملائم فإنه يُرسل أشارت تحذيرية من شأنها أن تقود المستثمرين للرقابة الفعالة على عمل الإدارة، مما يجعل القرارات المتخذة من قبل الإدارة أكثر فاعلية ومنها القرارات الاستثمارية، فعندما يتم تشجيع التحفظ غير المشروط في الشركة فإنه يُقيد الإدارة في المبالغة بتقييم الأصول والأرباح الصافية، فعلى سبيل المثال قد يكون لدى الشركة مشاريع خاسرة إلا أن تركها قد يكون له الأثر السلبي على الدخل الحالي للشركة، فمن هنا يبرز الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي كونه قيداً يجبر المدراء على الاعتراف بالخسائر المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات.

4- عقود المديونية

بما تمثله من حاجة كل مقرض الى ضمان سداد قيمة القرض، وضمان خدمة الدين، و دفع الفوائد وأقساط القرض في مواعيدها المحددة، ويحتاج المقرضون الى ضمان بان قيمة الأصول بعد التعاقد على القرض لن تنخفض، فربما تلجأ بعض الشركات للتحايل بهذه الطريقة لذلك فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقيمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة[1].

[1] سلمان خالد سلمان ابوهديب، **اثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية و معدل دوران الأصول**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2018، ص12.

5- النظام القضائي

كلما كان النظام القضائي يتسم بالقوة، كلما كان هناك توجه من الإدارة نحوى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وذلك نتيجة للتخوف الإدارة من المساءلة القضائية في المبالغة في زيادة و انخفاض قيم الأصول.[1]

كفاءة السوق المالي

كلما كان سوق الرأس المال نشطا كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ مما يؤدي ال تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.[2]

6- نظرية الوكالة

وتمثل نظرية الوكالة تضارب المصالح ما بين المدراء و "المساهمين في الشركة، حيث يساعد التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة النزعات الناشئة عن مصالح المساهمين، إذ يميل المساهمين إلى إيلاء المزيد من الأهمية للمخاطر التي تؤثر سلباً على نتيجة أعمال الشركة، كما ويساعد التحفظ في تحسين كفاءة الدين لأن العديد من التعهدات في الدين تحتاج إلى الاستناد لأرقام دقيقة وتوفر إنذارا مبكراً فيما يتعلق بسلامة الدين.[3]

المبحث الثالث: طرق ومقاييس التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي من المفاهيم أو العناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية، حيث نال هذا الموضوع اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في الآونة الأخيرة .وتعددت المقاييس التي قدمت للتحفظ المحاسبي أو المجالات التي استخدمت فيها هذه المقاييس لبيان وتوضيح أثر هذا التحفظ ومسبباته ودوره في التقارير المالية وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى أهم طرق التحفظ المحاسبي وفي المطلب الثاني الى مقاييسه وفي المطلب الثالث إلى ايجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: طرق التحفظ المحاسبي

يستخدم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بعدة طرائق، ومن هذه الاستخدامات[4]:

---

[1] جميل حسين النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم و التقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم**، مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 3، العدد17، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014، ص 18

[2] فرد رشيدة، **اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص علوم مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018ص 11.

[3] محمد داود محمد صراوي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] إسماعيل قزال وآخرون، **قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية** ،مجلة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، العدد6 رقم 3جامعة قاصدي ورقلة،2019ص517.

- تقدير عدد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول، القيمة الاستردادية للأصول، التزامات ومنافع التقاعد والمعاشات، الضرائب المؤجلة، تقدير خسائر الديون المعدومة، تخفيضات الأصول؛
- اختيار بدائل السياسات المحاسبية في إطار المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عن نفس الصفقات الاقتصادية، كما في اختيار طريقة الاهتلاك، تقييم المخزون السلعي؛
- تطبيق الآراء التي تحدد مستويات رأس المال العامل المرغوبة مثل تحديد مستويات المخزون، التحكم في توقيتات عمليات الشحن أو شراء البضاعة، السياسات المتعلقة بسداد المدينين؛
- اختيار القرارات الإدارية التي تناسب الموقف مثل تخصيص التكلفة وصافي العائدات، رسملة أو إنفاق بعض أنواع التكاليف مثل نفقات البحوث والتطوير، الإعلان، الصيانة؛
- اختيار كيفية إنجاز بعض أنواع الصفقات مثل استخدام بدائل الطرق المحاسبية في حالات الانضمام، عقود التأجير التي يمكن أن تتم على أنها حسابات خارج الميزانية؛
- تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم(سابقا)المخزون السلعي؛
- استخدام طرق الاستهلاك المتناقص أو المعجل لتحديد أقساط مصروف استهلاك الأصول الثابتة؛
- استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا LIFO في تسعير حركة المخزون السلعي، فهي طريقة متحفظة خصوصا في ظروف التضخم؛
- عدم الاعتراف بالشهرة المكونة ذاتيا داخليا، وتسجل الشهرة فقط عندما يتم شراؤها، ثم التعجيل بإطفائها، رغم أن الشهرة أصل متزايد القيمة وليس أصلا متناقصا؛
- إطفاء تكاليف التأسيس على عدد فترات أقل من عمر الشركة غالبا 5 – 3 سنوات؛
- اعتبار نفقات الأبحاث والتطوير مصروفات في فترة إنفاقها لظروف عدم التأكد من امتداد منافعها للفترات المقبلة.

المطلب الأول: مقاييس التحفظ المحاسبي

هنالك عدة مقاييس للتحفظ المحاسبي ومن أبرزها:[1]

[1] علام محمد موسى حمدان، **العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد1، 2012، الجامعة الأردنية، الاردن، ص25.

1- نموذج باسو: Basu1997

ويعرف أيضا بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، وهو يفترض أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة ويفترض هذا النموذج أن التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بالخسائر وهو جوهر التحفظ المحاسبي إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ Basou أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة.

2- نموذج: Beaver and Ryan,2000

حسب هذا النموذج فإن التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى زيادة حجم التحفظ المحاسبي بينما انخفاض نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى انخفاض حجم التحفظ المحاسبي، ويمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، وهنا، فإن انخفاض النسبة دليل على ممارسة التحفظ[1].

3- مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

يعتمد هذا المقياس على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية، فالقيمة الأولى تنتج عن تطبيق السياسات و المبادئ المحاسبية، في حين تمثل القيمة الثانية الأسعار السوقية الملحوظة في السوق، ونظرا لكون التحفظ المحاسبي يؤدي الى تخفيض قيم الأصول ومن ثم القيمة الدفترية لحقوق الملكية بينما القيمة السوقية، وفي ظل فرضية السوق الكفء غير متأثرة بسياسات التحفظ المحاسبي ولذلك فإن ابسط مقياس استخدم في الدراسات التطبيقية المحاسبية هو نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الى قيمتها السوقية، حيث ظهرت العديد من الدراسات التي اعتمدت هذا المقياس[2].

[1] سلمان خالد سلمان أبو هديب، مرجع سبق ذكره ص 17.

[2] بشرى نجم عبد الله المشهداني، مرجع سبق ذكره ص372.

4- مؤشر التحفظ :C- Score

يهدف هذا المقياس الى قياس التحفظ المحاسبي بالاعتماد على قائمة الميزانية على اعتبار أن هذه القائمة من أكثر القوائم تأثرا بالتحفظ المحاسبي لكونه يؤثر على قيم الأصول و الخصوم، إذ أن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي الى انخفاض قيمة أصول الشركة وارتفاع خصومها، في حين تتأثر العاصر الأخرى بشكل اقل[1].

5- المدخل الذي يستند إلى المستحقات : Ball and Shiva Kumar,2005

تقوم فكرة النموذج على أساس المستحقات، المتمثلة بصافي الربح مطروحا منه التدفقات النقدية التشغيلية، فظهورها بقيمة سالبة عبر فترات زمنية متلاحقة، يمثل دليلا على استمرار ارتفاع قيمة التدفقات النقدية ووجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها مع بقاء التدفقات النقدية مستمرة نتيجة لوجود أرباح جيدة غير معترف بها .ويعني ظهور المستحقات بقيمة موجبة استمرار عدم تماثل المعالجة المحاسبية للخسائر أو لمكاسب الاقتصادية، متمثلة في عدم الاعتراف بخسائر غير متحققة أدت إلى زيادة صافي الربح على حساب التدفقات النقدية ويضاف إلى ذلك الاعتراف بالمكاسب قبل تحققها[2].

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي

أن إيجابيات و سلبيات التحفظ المحاسبي موضوع جدلي، تتذبذب الآراء حوله ما بين مؤيد ومعارض، وتعرض كل فئة مبرراتها التي ترى أنيا تدعم وجهة نظرها، حيث يشير البعض إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر وسيلة للحد من قدرة إدارة الشركة على تبني أساليب المحاسبة المتحررة التي تحقق من خلالها مصالحه الشخصية حتى ولو على حساب مصالح الأطراف الأخرى، بينما يشير آخرون إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي من شأنها العمل على تغيير محتوى المعلومات المحاسبية، وتشويهها من خلال إظهارها قيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، ولكن بالرغم من وجود السلبيات، فإن الأدب المحاسبي وثق فوائد عديدة ومعتبرة يحققها التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية، تدفع إلى الاهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي وايجابياته، وأنه مازال محط اهتمام الشركات والباحثين وأصحاب المصالح، وهذا ما ستناوله في هذا المطلب حيث جاء في الفرع الأول على أهم ايجابيات التحفظ المحاسبي و في الفرع الثاني على أهم سلبياته.

[1] ماهر ناجي علي، مرجع سبق ذكره ص7.

[2] سلمان خالد سلمان أبو هديب، مرجع سبق ذكره ص18.

الفرع الأول: ايجابيات التحفظ المحاسبي

يمكن تلخيص إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي بما يلي[1]:

- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين؛
- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية، أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معدا وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها؛
- إن التحفظ المحاسبي لو دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى إتباع سياسات متفائلة ، تؤدي إلى تضخم الأرباح التي للإدارة نصيب منها ، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون، من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة عمى حملة الأسهم، كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيداً جداً وبوجه خاص المستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح؛
- إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، حيث إن تبني التحفظ قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد وجدت كثير من الدراسات أن التَّحَفُّظ المحاسَبي يعمل عمى زيادة جودة الإفصاح، وأن تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظا يمثل أحد أدوات زيادة مستوى جودة المعلومات وتخفيض عدم التماثل؛
- تقييم جودة الإفصاح :تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة؛ لأنها تضمن مدى وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية، والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية .

الفرع الثاني: سلبيات التحفظ المحاسبي

ويمكن تلخيص سلبيات استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي فيما يلي[2]:

[1] رجب سعيد محمود، مرجع سبق ذكره ص ص 46-47.

[2] عمر إقبال، **اثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي، مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، المجلد 28 العدد4، الأردن، 2014 ص903.

- يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل :الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق .مثل التعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، حيث يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة، وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتقيمها على أساس التكلفة في سنة، وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى؛
- قد يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي الى تشويه المعلومات المحاسبية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية. وبالتالي فإن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يؤدي الى تشويه إيرادات المنشاة و مصروفاتها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن حقيقتها؛
- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات،أو المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات؛
- يستخدم المحاسبون مفهوم التحفظ في أحيان كثيرة لحماية أنفسهم من المساءلة التي قد يتعرضون لها، دون الالتفات الى ما إذا كان هذا الإجراء يحقق مصالح الأطراف الأخرى أو يلحق الضرر بهم؛
- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يمكن أن يؤدي الى ارتفاع كلفتها عن المنفعة التي يمكن تحققها فضلا عما سبق فإن هناك من يرى إن من احد مساوئ التحفظ المحاسبي هو فقدان أو تخلي الشركة عن بعض الممولين المرتقبين. حيث انه يوحي لهم من خلال قراءة القوائم المالية أن الموجودات و الإيرادات مدرجة بقيمة عالية و لذلك فإن قيم الموجودات و المطلوبات بالشكل الذي هي عليه قد لا تغري المستثمرين أو تجذبهم[1].

[1] تانيا قادر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص366.

خلاصة الفصل :

تم استعراض من خلال هذا الفصل نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي مع بيان مدى أهميته في خلق الثقة لدى المستثمرين سواء المساهمين أو المقرضين في بيانات القوائم المالية مما يحد كن مخاطر الاستثمار ، و بالتالي تخفيض العائد المطلوب للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلي تخفيض تكلفة رأس مال الشركة المتحفظة و التطرق إلى أهم أهدافه و أنواعه و دوافع استخدامه و العوامل المؤثرة فيه مع عرض أهم الطرق المستخدمة فيه وتوضيح المقاييس المستخدمة لبيان أثر هذا التحفظ ومسبباته ودوره في التقارير المالية و عرض ايجابياته و سلبياته .

حيث يعتبر هذا الفصل بمثابة مدخلا و تمهيدا لباقي الفصلين المواليين بحيث نرى أنه من التقصير أن نخوض في دراستنا دون التطرق لهذا الفصل و الإلمام بحيثياته.

الفصل الثاني:
اثر التحفظ المحاسبي
على الاداء المالي

تمهيد:

يحظى الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية اهتمام الكثير من الباحثين والمحاسبين باعتباره المعبر الوحيد عن مدى صدق كفاءة المؤسسة المالية، وقدرتها على تسيير مواردها بأحسن الطرق و الحفاظ على البقاء و الاستمرارية، ويعتبر من المقومات الرئيسية للشركات حيث يوفر نظام متكامل من المعلومات لمقارنة أداء الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا، فهو من أهم المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية وانطلاقا من هذه الأهمية الكبيرة للأداء المالي سوف نوضح من خلال هذا الفصل علاقة التحفظ المحاسبي لتحسين الأداء المالي للمنشاة من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: أساسيات الأداء المالي

المبحث الثالث: اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المرأة العاكسة لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها، لما جعله في مقدمة الدراسات التي تناولها العديد من الباحثين، و يمكن الحكم على الأداء المالي لأي مؤسسة من خلال عملية تقييم باستخدام بعض الأساليب التي تسمح بذلك، ولهذا يعبر من المواضيع الهامة في المحاسبة نالت اهتمام الباحثين، حيث تناول هذا المبحث ماهية الأداء المالي بالتطرق الى مفهومه في المطلب الأول و في المطلب الثاني الى أهميته وأهدافه وفي المطلب الثالث الى مكوناته ومقوماته.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي نعطي تعريف على الأداء الذي اخلف الكثير من الباحثين في تعريفه و الذي عرف كما يلي:

أولا: مفهوم الأداء

لم يتفق الباحثين على إعطاء تعريف لمصطلح الأداء باعتبار أن هذا المصطلح يشمل العديد من المجالات. فمنهم من اعتمد على الجوانب الكمية من صياغة تعريف له ومنهم من اعتمد على أبعاد تنظيمية و اجتماعية ومن بين هذه التعاريف نجد[1]:

الأداء هو: "نشاط تنموي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناءً على أهدافها طويلة الأجل".

أو هو: "المخرجات أو الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها بتجنيد كل الطاقات المادية و البشرية الموجودة داخلها و دفعها لانجاز الأنشطة أو المهام الموكلة إليها بالشكل الذي يسمح بتحقيق جمل هذه الأهداف بأقل تكلفة ممكنة"[2].

[1] أولاد البركة أم كلثوم، **دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، في في التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار ، الجزائر، 2016/2015، ص 24.

[2] عتبة بن عتبة عبد الله، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017/2016، ص 11.

ويعرف كذلك بأنه "المجهود الذي يبذله كل فرد في المؤسسة، وفي نفس الوقت يعبر عن المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواء من ناحية كمية وجود العمل المطلوب أو الوقت المحدد القيام به، حيث يمكن القول بان الأداء يشير إلى المجهود الذي يبذله الأفراد في أماكن العمل قصد الإنتاج من ناحية الكمية و النوعية وفقا لأوقات محددة من قبل"[1].

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

لا يختلف مفهوم الأداء على الأداء المالي فيعتبر الأداء المالي نوع من أنواع الأداء الذي تسعى المؤسسات للوصول إليه وتحقيقه حيث يعرف على أنه[2]:

"تشخيص الصحة المالية للمؤسسة بهدف معرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة، ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية".

كما يعرف أيضا بأنه: "المعبر عن الأداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، و يمثل الركيزة السياسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة"[3].

أو يعرف كذلك الأداء المالي انه يمثل: "المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص الاستثمارية في ميادين الأداء المالي المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم"[4].

وكتعريف شامل للأداء المالي يعرف بأنه:

---

[1] نرمان قاسم، **اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص إدارة وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2015/2014، ص44.

[2] سعد قديري، **انعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص 28.

[3] تريكي لبلى، **قياس الأداء المالي و التنبؤ بالفشل**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، و تدقيق كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014، ص 42.

[4] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات**، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص45.

مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني .خلال فترة زمنية محددة و مدى مهاراتها في تحويل المدخلات إلى مخرجات بالنوعية و الكمية و الجودة المطلوبة و بيان قدرتها في تطوير كفاءتها من سنة إلى أخرى[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

يحتل الأداء المالي أهمية بالغة في أغلبية القطاعات الاقتصادية حيث ركزت عليه العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية، ولهذا يعد احد العناصر الأساسية للعملية الإدارية بتوفيره معلومات وبيانات تستخدم في قياس وتحقيق أهداف المؤسسة، حيث تناول هذا المطلب أهمية الأداء المالي من خلال الفرع الأول وأهدافه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في[2]:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية اكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام و استغلال العمالة الموجودة؛
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء؛
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة؛
- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل المجتمع المحلي والدولي؛
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب؛

[1] بوعزيز زوينة، **فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، في المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق و مراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص 12.

[2] حواش محمد، **اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلو الاقتصادية، تخصص بنوك و أسواق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة عبد الحليم ابن باديس مستغانم، 2017/2016، ص 19.

- تساعد على توجيه الإدارة العليا في المؤسسات إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف و المراقبة.

الفرع الثاني: أهداف الأداء المالي

يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1) **تحقيق الأرباح:** إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة و الرشيدة لها فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاها، و يضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة في قيام المؤسسة.

2) **السيولة واليسر المالي** :تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية و اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة،كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي بقدرتها على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة و المتوسطة الأجل، فالمؤسسة التي تدير السيولة و اليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار و كذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها.

3) **تحقيق المردودية** : تعتبر هدف أساسي للمؤسسة وتعرف على أنها الارتباط بين النتائج المحققة والوسائل التي تستعمل في تحقيق هذه النتائج و هي التي تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

4) **التوازن المالي:** يعرف بأنه الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، ومن ناحية أخرى يمثل في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية.[2]

5)إنشاء القيمة: تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، و المردودية الكافية هي تلك التي تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات

[1] بوغابة كوثر، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص8.

مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فان المستثمرين يتوجهون إلى توظيف أخرى أكثر مردودية.[1]

المطلب الثالث : مكونات ومقومات الأداء المالي

تناول هذا المطلب عل مكونات الأداء المالي في الفرع الأول وفي الفرع الثاني على أهم المقومات التي يتمتع بها التي تزيد من كفاءة و فعالية أداء المؤسسة.

الفرع الأول: مكونات الأداء المالي

نظرا لمفهوم الأداء المالي بأنه يرتبط بمدى نجاح وتحقيق الأهداف وقد يرتبط تحقيقها بمفهومي الكفاءة والفعالية، حيث يمثلان معا الأداء باعتبارها المكونان الأساسين له[2]:

1 /الفعالية

تعتبر الفعالية أداة من أدوات الرقابة في المؤسسة وهي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة، وتعرف الفعالية على أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

2/الكفاءة

الكفاءة تشير إلى قدرة المؤسسة على تحويل عناصر المدخلات إلى مخرجات وهي علاقة بين المدخلات والمخرجات، وبالتالي فإن مفهوم الكفاءة ينطوي على عدة جوانب، تتمثل في[3]:

ضرورة تحديد العلاقات القائمة بين المدخلات والمخرجات بشكل دقيق

- ضرورة تحديد مواصفات وإجراءات الأداء؛
- تحديد معايير تكلفة الأداء وفقا للمواصفات المطلوبة؛

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس و تقييم**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، 37.

[2] عبد الرحيم ساكر، **المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في التسيير تخصص علوم تجارية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015، ص 48.

[3] كوثر بوغابة، **دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في التسيير**، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص7.

- مقارنة نتائج الأداء الفعلي بالأداء المخطط وفقا للمعايير الموضوعة، وتحديد الفروق التي تعبر عن كفاءة المؤسسة.

الفرع الثاني: مقومات الأداء المالي

للحكم على مدى جودة وكفاءة وفاعلية أداء الشركة يجب توفر مجموعة من المقومات التي يتمتع بها وهي[1]:

1) الإدارة الإستراتيجية

هو ذلك الأسلوب الذي تتخذه الإدارة العليا، ويكون مستمداً من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكييف مع البيئة الخارجية وصولاً أداء رسالتها وهي بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2) الشفافية

هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، والمساعدة في اكتشاف الأخطاء.

3) إقرار مبدأ المساءلة الفعالة

وتعني إمكان تقييم أعمال الإدارة التنفيذية، والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات، التي من شانها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية المؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها[2].

4) وجود النظم المحاسبية

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم و انجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب

[1] توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، رسالة ماجستير، في المحاسبة كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء عمان، 2014/2014، ص 45.

[2] سعد قديري، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة، في شكل قوائم مالية إلى الإطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من اجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.[1]

المبحث الثاني: أساسيات الأداء المالي

تهتم جميع المؤسسات المالية و الاقتصادية بأدائها المالي باعتبارها المعيار المحدد للكفاءة و الفعالية التي تنجز بها الأنشطة لكونه يعتمد على عدة مقومات و تأثره بمجموعة من العوامل التي قد تكون بمثابة فرص و تهديدات للمؤسسة من خلال استخدامه مجموعة من المعايير و المقاييس وهذا ما جاء في هذا المبحث.

المطلب الأول: معايير الأداء المالي

النسب المالية لا تعني شيئا بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، حيث إن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل النسب التي تم استخراجها فيها إذا كانت مرتفعة أو منخفضة، وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي كما في أدناه[2]:

1) المعايير التاريخية

وتكون مستمدة من فعاليات المنشاة ذاتها، إذ تمكن المحلل الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العلية والمالية و الكشف عن موطن الضعف في المنشاة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها ، كذلك يمكن إن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

2) المعايير المطلقة

تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشات تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشاة معينة.

---

[1] مشعل جهز المطيري، **تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط2011، ص17.

[2] العمري بشرى، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة،2018/2017، ص 47.

3) المعايير القطاعية (الصناعية)

وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة و المقبولة لنشاط المؤسسة و قد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا ، وتعتبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق عن الأداء المالي المقبول للمؤسسة في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.[1]

4) المعايير المستهدفة

وهي نسب تستهدف إدارة المنشاة تحققها من خلال تنفيذ الموازية أو الخطة، وبالتالي فان مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدف تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشاة المعنية وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[2]

المطلب الثاني: مقاييس أداء المالي

تتعدد مقاييس الأداء المالي و تختلف فيما بينها فقد نجد مقاييس تقليدية و مقاييس حديثة ومن بين هذه المقاييس نجد:

أولا: المقاييس التقليدية للأداء المالي

من أهم مؤشرات الأداء التقليدية التي سوف يتم استخدامها لقياس الأداء النسب التالية[3]:

1- نسب الربحية

يهتم هذا النوع من المقاييس بتقويم وقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، ويعد من المؤشرات المهمة من وجهة نظر الأطراف الداخلية والخارجية، وتعكس هذه النسب المحصلة النهائية لأداء المشروع ككل خلال الدورة المالية، الأمر الذي يجعلها أهم مؤشرات الحكم على الأداء الكلي للمشروع، وتعتبر نسب الربحية من

[1] بزقراري حياة، مرجع سبق ذكره ص 23.

[2] العمري بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] محمد العماد سعد اسعد، **اثر تطبيق آلية الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، 2010، ص 32.

النسب الأكثر استخداما للمستخدمين من خارج الشركة، وتوفر هذه النسب مقاييس لأداء الأرباح التي من شأنها تقييم مدى نجاح الدورة المالية للشركة، ومن أهمها:

أ) **هامش صافي الربح** :وتعرف أيضا بنسبة العائد على المبيعات، وتعتبر الأكثر انتشارا من بين كل نسب الربحية الأخرى .وتساوي قسمة الربح الصافي(أو الخسارة)على صافي الإيرادات.

ب) **العائد على الأصول** :ويعتبر مقياس العائد على الأصول والعائد على حقول الملكية من المقاييس الهامة جدا لقياس ربحية الشركة، ويساوي صافي الربح مقسوماً على متوسط قيمة الأصول للشركة.

ج)**العائد على حقوق الملكية** :أو العائد على الاستثمار، يقيس هذا المعدل العائد الذي يحققه كل ما تم استثماره في الشركة، فإذا كان العائد يفوق % 10فهذا يعني أن الشركة حققت قيمة صافية 10 في الشركة، ويقاس بالمعادلة التالية:

(صافي الدخل /متوسط حقوق الملكية)، ويشير هذا المؤشر إلى مدى نجاح الشركة في الاستفادة من الاستثمار بحقوق ملاكها، ويعتبر هذا المؤشر واحدا من أفضل مؤشرات الربحية، وكلما انخفضت هذه النسبة دل على وجود ضعف في الأداء، بينما ارتفاعها يدل على أن الشركة تؤدي مهامها بشكل جيد، ويشير الخبراء أن الشركات عادة ما تحتاج من10-14% على الأقل كعائد على الاستثمار.

2- نسب السيولة

هي تلك النسب التي تهدف مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة)، ومن أبرز نسب السيولة هي[1]:

أ) **السيولة العامة =** الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

ب) **السيولة السريعة =** (القيم الجاهزة+ قيم غير جاهزة) قيم غير جاهزة) /الديون قصيرة الأجل.

ج) **لسيولة الفورية =** قيم جاهزة (الخزينة) / الخصوم المتداولة.

3- نسب النشاط

تستمد عادة من جدول النتيجة، فاغلب الحسابات المستخدمة فيها تمثل الأرصدة الوسيطة للتسيير، حيث يعتبر قياس أداء الشركة باعتماد نسب النشاط امرأ أساسيا لفهم طرق التسيير المتبعة.في الواقع،تتيح

[1] عائشة بلغالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ليسانس، في المناجمنت، تخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014، ص 10.

نسب النشاط فهم الطريقة استخدام الموارد في تحقيق أبرادات تشغيلية ، حيث تستخدم في قياس التغير في النشاط من خلال تحليل سلسلة الإنتاج على مستوى شركة ما ، فكل عملية إنتاج تتولد عنها تكاليف ترتبط أساسا بعامل العمل، عامل رأس المال والاستهلاكات الخارجية وبشكل عام ، تسعى هذه النسب إلي قياس كفاءة الشركة في استخدام أصولها ومن بين أهم هذه النسب [1]:

أ) **معدل نمو رقم الإعمال** : يعتبر معيارا رئيسيا للشركة، ويستخدم رقم الإعمال كمؤشر مقارنة بالنسبة للعديد من النسب، فهو يسمح بقياس نمو نشاط الشركات، يعطى بالعلاقة الآتية :

معدل نمو رقم الإعمال = (رقم الإعمال خارج الرسوم للسنة ن-رقم الإعمال خارج الرسوم سنةن-1) /رقم الإعمال خارج الرسوم سنةن-1.

ب) **معدل دوران الأصول** :يعتمد لتقييم الاستخدام السليم للأصول، يعتبر مؤشرا من مؤشرات المردودية ، يعطى بالعلاقة الآتية :

- **معدل دوران الأصول =**رقم الإعمال خارج الرسوم/مجموع الأصول.
- **العائد على الاستثمارات** : يقيس نسبة العائد على الأصول المستخدمة في عملية الإنتاج لشركة معينة،يعطى بالعلاقة الآتية :

العائد على الاستثمارات =القيمة المضافة/الاستثمارات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ج)**إنتاجية الأموال الخاصة** : تقيس العائد من استخدام الأموال الخاصة لإغراض إنتاجية،يعطى بالعلاقة الآتية :

الأموال الخاصة =القيمة المضافة/الأموال الخاصة

د) **الإجمالي على الاستثمارات** :يقاس العائد بمقارنة فائض الاستغلال الإجمالي على الاستثمارات الإجمالية، حيث يمثل فائض الاستغلال الإجمالي الثورة المحققة من استثمار الأصول الاقتصادية ويعتبر أفضل مؤشر لقياس العائد على الاستثمارات يعطى بالعلاقة الآتية :

العائد الإجمالي على الاستثمارات = فائض الاستغلال الإجمالي /مجموع الاستثمارات.

4- نسب المديونية

[1] ريمه شيبوب، **كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة ومالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2016/2015، ص ص 112-113.

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الديون في تمويل المؤسسة و قدرة المؤسسة على الوفاء بفوائد و أقساط القروض، منها [1]:

أ) **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول =** مجموع الديون / مجموع الأصول.

ب) **نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول =** ديون متوسطة و طويلة الأجل/ مجموع الأصول.

ج)**نسبة المديونية طويلة الأجل =** ديون متوسطة و طويلة الأجل/ الأموال الخاصة.

د) **نسبة إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة** = ديون متوسطة و طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل/ الأموال الخاصة.

هـ)**نسبة رؤوس الأموال الخاصة =** رؤوس الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم.

و) **نسبة تغطية الفوائد =** النتيجة التشغيلية/ فوائد القروض.

5- الانتقادات الموجهة إلى مقاييس الأداء المالية التقليدية

يوجه العديد من الانتقادات إلى مقاييس الأداء المالية التقليدية خاصة في ظل بيئة التصنيع الحديثة ومنها[2]:

- المقاييس المالية تاريخية بطبيعتها تميل لأنها مؤشرات ضعيفة للأداء؛
- عدم كفاية المقاييس المالية التقليدية في مجال تقيم الأداء لمتغيرات البيئة الحديثة؛
- عدم الشمولية والموضوعية، فمقاييس الأداء المالية تركز على الجوانب المالية فقط، وتهمل الجوانب غير المالية وبالتالي ذلك يشكل نقطة ضعف للمنشآت الأعمال؛
- مقاييس الأداء المالية التقليدية قد تعطي نتائج مضللة، ففي ظل بيئة التصنيع الحديثة لا يجب أن تعتمد المنشأة على معدلات الربحية كأساس لتقيم الأداء؛
- مقاييس الأداء المالية التقليدية لا تعكس الوضع التنافسي للمنشأة لأنه في ظل البيئة التقليدية تكون المنافسة عنيفة، وفي ظل بيئة التصنيع الحديثة فإن المنافسة تشتد وتتسع بما يحتم أن تشتمل مقاييس الأداء الحديثة على مقاييس جديدة لقياس الموقف التنافسي للمنشأة؛

[1] بوعزيز زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] حمدي شحدة محمود زعرب، **مدى استخدام مقاييس الأداء المالية وغير مالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث و الدراسات ، العدد3، 2012، ص 277.

- مقاييس الأداء المالية التقليدية قد تعرقل عملية التطوير والتحسين المستمر حيث انه ينصب اهتمام الإدارة على حجم الإنتاج دون وضع اعتبارات لجودة المنتج وتطويره بينما في بيئة التصنيع الحديثة تزداد درجة المنافسة وينصب اهتمام الإدارة على عمليات تطوير وتحسين مستمر للمنتج.

ثانيا: المقاييس الحديثة للأداء المالي

تساهم أدوات والمؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي في تحديد وضعية المؤسسة المالية والإستراتيجية، وتساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بما يحقق الأهداف الطويلة المدى والقصيرة، ومن هذه المؤشرات نجد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة، والتي سيتم التطرق إليها على النحو التالي[1]:

1- القيمة الاقتصادية المضافة

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس الأداء الاقتصادي للمؤسسة، خاصة المدرجة منها في البورصة، وتستعمل لقياس الأداء الداخلي، وتعتمد هذه الطريقة على مفهوم تكلفة رؤوس الأموال المستثمرة، بدل التكلفة الداخلية المتمثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من استغلال أصولها، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، وتعرف كذلك على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطر المصاحب له، وهي تعتبر أحد المقاييس المستعملة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة .هذا الأداء هو نسبة خلق الثروة من المؤسسة إلى مبلغ رؤوس الأموال المستثمرة للوصول إليها، فخلق القيمة يبين قدرة المؤسسة على توليد علاوة أو مكافأة تزيد على تكلفة الموارد المالية المستخدمة.

أ) مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

في مطلع التسعينات قدمت كل من شركة "Stern Stewart" و"co" وهي إحدى الشركات الاستشائية الأمريكية مقياسيا جديدا للأداء يعتمد على القيمة الاقتصادية المضافة economic valeur

[1] اليزيد ساحري، **إدارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018/2017، ص138.

added، وتعرف على أنها القيمة المضافة من قبل المؤسسة أثناء ممارسة النشاط برأسمالها أي أنها الربح الاقتصادي بعد سداد تكلفة رأس المال بحيث تعبر عن الربح الفائض و المحقق من خلال النشاط[1].

ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة بإتباع معدل المردودية على النحو التالي[2]:

$$EVA = (ROCE - WACC)\ CE$$
$$EVA = (Re - CMPC) \times C$$

rentabilité économique:RE المردودية الاقتصادية.

Return on Capital Employed:ROCE العائد على رؤوس الأموال المستخدمة.

Weighted Average Cost of Capital:WACC التكلفة المتوسطة المرجحة لرؤوس الأموال.

Coût moyen pondéré du capital net:CMPC التكلفة المتوسطة المرجحة لرؤوس الأموال المستثمرة.

Capital Employed:CE رؤوس الأموال المستخدمة.

Taxe:Tis الضريبة على أرباح الشركات.

ويمكن تفسير المعادلة السابقة كما يلي:

- إذا كانت **EVA** موجبة :يدل هذا على أن العائد على الرأس المال المستثمر(مردودية)أعلى من تكلفة رأس المال المستثمر، وهنا المؤسسة تكون قد خلقت ثروة للمساهمين.
- إذا كانت **EVA** سالبة :يدل هذا على أن العوائد المحققة(أداء الاستثمارات أو مشاريع المؤسسة)غير كافية لتغطية تكاليف التمويل، وبالتالي هدم للقيمة.

تبحث **EVA** عن قياس الثروة التي خلقتها المؤسسة في كل سنة مالية، وعوامل **EVA** ليست فقط تكلفة الديون(التي تحسب في النتيجة الصافية)، وإنما تأخذ كذلك تكلفة الأموال الخاصة، فهي تقيس زيادة المردودية مقارنة بالتكلفة المرجحة لرؤوس الأموال المستثمرة، ثم نتيجة هذه الأخيرة تضرب في القيمة الدفترية لرأس المال المستخدم في بداية تقارير الفترة .وللإشارة أنه لحساب قيمة **EVA** يجب التحول من القراءة المحاسبية إلى

[1] عشير هواري فتحي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل الأداء المالي**، مذكرة ماستر، في المالية و المحاسبة، ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2019/2018، ص 75.

[2] اليزي ساحري، مرجع سبق ذكره ص 138.

القراءة الاقتصادية للمؤسسة، وهذا يكون بإعادة تقرير بعض عناصر رأس المال المستخدم مثل مصاريف البحث والتطوير.

ب) أهمية القيمة الاقتصادية المضافة

نظرا لان القيمة الاقتصادية المضافة تعد من المعايير الهامة المستخدمة لأغراض تقييم الأداء الداخلي و الخارجي فإن أهمية هذا المعيار تكمن فيما يلي[1]:

- يوضح هذا المعيار التحسن المستمر و الفعلي في ثروة الملاك؛
- مقياس حقيقي للأداء المالي و الإداري؛
- معيار لنظم الحوافز و التعويضات؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يسمح تطبيق المعيار أن تكون كل القرارات المالية منمذجة و مقيمة بقيمتها الحقيقية.

2- القيمة السوقية المضافة

أ) تعريف القيمة السوقية المضافة

يعتبر مقياس MVA مقياسا داخليا لخلق القيمة، وبما أن السوق هو الحكم النهائي على نجاح المؤسسة. فإن تحقيق المؤسس لقيمة اقتصادية يجب أن يؤدي في نهاية الأمر الى زيادة في القيمة السوقية لأصولها لهذا أطلق على الزيادة في القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لرأس المال بالقيمة السوقية المضافة marker valeur وهي مؤشر يفسر التغير في النشاط الاقتصادي على القيمة السوقية، كما يتيح ربط المعطيات المحاسبة بالقيمة السوقية.[2]

ب) حساب القيمة السوقية المضافة

ويتم حسابها كالتالي[3]:

[1] بزقراري حياة، مرجع سبق ذكره، ص 59.
[2] عشير هواري فتحي، مرجع سبق ذكره ص62.
[3] اليزي ساحري، مرجع سبق ذكره ص144.

القيمة السوقية المضافة تحسب بتحيين تدفقات القيمة الاقتصادية المضافة السابقة لكل سنة، مع أخذ تكلفة رأس المال المستثمر .فهي تمثل الثروة المولدة من المؤسسة منذ إنشائها للربح لمساهميها، إذن هي الفرق بين ما يحمله المستثمرون من رؤوس الأموال وقيمته في البورصة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتمتع الأداء المالي بعدة عوامل تأثر فيه، وتنقسم هذه العوامل الى خارجية وأخرى داخلية والتي تتمثل:

أولا : العوامل الخارجية

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة وعن رقابتها وتعبر عن كل ما هو خارج عن المؤسسة(المحيط)بمختلف أبعاده، مما تؤثر على أدائها وخاصة أدائها المالي إما في شكل فرص يسمح لها بتحسين أدائها أو قد تكون خطرا يؤثر سليا عليها مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف أثارها، وبالأحرى رفع مستوى المؤسسة لأدائها يرجع لقدرتها على التكيف ومسايرة هذه المتغيرات إما فرص كانت أو مخاطر، وتتمثل هذه العوامل في[1]:

1) العوامل الاقتصادية

التي تشكل أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية لكون المحيط الاقتصاد هو مصدر مختلف الموارد والمستقبل لمختلف منتجاتها، ومن بين هذه العوامل الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم، وأسعار الفائدة...وهي عوامل اقتصادية عامة وهناك عوامل أخرى اقتصادية قطاعية تتمثل في المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسين، هيكل السوق...الخ.

2) العوامل الاجتماعية والثقافية

حيث أن البعد الاجتماعي والثقافي قد يكون عائقا أمام تحسن الأداء المالي للمؤسسة نظرا للوزن الذي تحتله في محيط المؤسسة وقوة تأثيره، فمثلا ثقافة المجتمع قد تمنع من منتوجات المؤسسة مما ينعكس سلبا على أدائها المالي.

3) العوامل التكنولوجيا

[1] حنان بو خبشة، **دور الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2017،ص 54.

فالتغيير في المعارف العلمية والتكنولوجيا يؤثر في الأداء المالي للمؤسسة خاصة من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف وتحسن جودة المنتجات، لهذا يجب التشجيع على أعمال البحث والتطوير التي تنعكس بالإيجاب على نشاط المؤسسة وبالتالي على أداءها.

4) العوامل السياسية والقانونية

كما تتأثر أي مؤسسة بالبيئة السياسية و القانونية مثل طبيعة النظام السياسي في البلد الذي تتواجد به المؤسسة ومدى الاستقرار السياسي، مرونة القوانين و التشريعات حيث يعتبر هذا العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة (ذو تأثير كبير) وذلك بسهولة أو صعوبة التعاملات بين المؤسسة و محيطها كالتعامل مع مصلحة الضرائب، كما يتأثر أداء المالي للمؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة و العلاقات الدولية و نوعيتها.[1]

ثانيا : العوامل الداخلية

تتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها، حيث يمكن للمؤسسة التحكم فيها لحد ما والسيطرة عليها بشكل يسمح بزيادة آثارها الإيجابية أو التقليل من آثارها السلبية إذا ما أحكمت المؤسسة تنظيمها وأهلت عمالها...ويمكن تلخيص أهمها في[2]:

1- الحجم

يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث وجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث أن بزيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، و إيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بن الحجم والأداء علاقة طردية.

[1] كوثر بوغابة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] حنان بو خبشة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2- الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات أما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار لأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.[1]

3- المناخ التنظيمي

هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقيمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء. حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية و المالية، وإعطاء معلومات لمتخذ القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

4- التكنولوجيا

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لابد لهذه المؤسسات من

[1] مزغيش محمد، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، 2014/2013، ص 44.

التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.[1]

المبحث الثالث: اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية

إن القوائم المالية تمثل الناتج النهائي و الأساسي لأي عمل محاسبي في وحدة اقتصادية التي تنشا جراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات المرتبطة بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتقديمها للأطراف المستخدمة، ومن أهم هذه القوائم نجد الميزانية، وقائمة الدخل، وتوافقا مع مضامين التحفظ المحاسبي سوف نركز على هاتين القائمتين من خلال هذا المبحث من خلال التطرق الى اثر التحفظ المحاسبي على الميزانية في المطلب الأول وأثره كذلك على قائمة الدخل في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية وقائمة الدخل

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة ألا وهما الميزانية و قائمة الدخل لتحديد اثر التحفظ المحاسبي عليهما.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المشروع أو المستفيدين منها لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة.

ولهذا تعرف بأنها[2]:

هي قائمة تصور المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين أي هي المرأة العاكسة للمركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه. و توفر معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة مالديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء قبل الملاك أو اتجاه الغير.

---

[1] حنان بو خبشة، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] زروخي علاء الدين، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص26.

أو هي وثيقة التي تسمح بمعرفة جميع الموارد التي تملكها المؤسسة و الاستخدامات المقابلة لها، حيث تنظم في عمودين: خاص بالموارد وعمود أخر خاص بالاستخدامات ويجب على الميزانية أن تكون مؤرخة بشكل دقيق وإلا ستفقد معناها[1].

الفرع الثاني: مفهوم قائمة الدخل

هي قائمة توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهما على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات في المستقبل، وتساعد التنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشاة كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استراد حقوقه[2].

أو هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن عناصر الإيرادات و عناصر المصروفات حيث يكون الفرق بينهما ربح أو خسارة[3].

المطلب الثاني: عناصر الميزانية وتحديد اثر التحفظ المحاسبي عليها

تتكون الميزانية من أصول وخصوم و حقوق الملكية كما يلي[4]:

أولا: الأصول

1- تعريف الأصول: تتكون الأصول من موارد تسييرها الشركة بفعل أحداث ماضية و الموجبة لأن توفر منافع اقتصادية مستقلة.

2- تصنيفات الأصول

تطرق المرسوم التنفيذي في المادة 21 الى تصنيف الأصول على النحو التالي:

---

[1] هاجر مبروك بنت علي، **اثر جودة التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية في ظل الإفصاح**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018، ص 27.

[2] زروخي علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] خولة اعومار، **اثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2019/2018، ص21.

[4] محمد الهادي بن سويسي، **دور القوائم المالية قي اتخاذ القرارات المالية لدى الأطراف ذات الصلة بالشركات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماستر في المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2019/2018، ص ص 33-34.

أ) أصول غير الجارية

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير موجهة لأن تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداءا من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية. وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي[1]:

- التثبيتات غير المادية؛
- التثبيتات المادية؛
- التثبيتات في شكل التزام؛
- التثبيتات المالية.

ب) أصول جارية

هي الأصول التي يكون من المتوقع تحويلها الى نقدية أو بيعها أو استهلاكها أثناء دورة واحدة تشغيلية في المؤسسة والتي يمكن تصنيفها الى[2]:

- الاستثمارات قصيرة الأجل؛
- الحسابات المدينة؛
- المخزون.

3- اثر التحفظ المحاسبي على الأصول

حسب مضمون التحفظ المحاسبي، فان المحاسب الذي تواجهه ظروف عدم التأكد عليه أن يحتاط للأمر عند إجراء القياس المحاسبي، وهذا من خلال اعتماد القيم الأدنى عند تقييم الأصول، أو بتغيير أدق قياس الأصول بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة. و تعتبر معظم عناصر الأصول قابلة لممارسة سياسة

[1] صباح زروخي، **مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي في القوائم المالية**، مذكرة ماستر في المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص 17.

[2] خولة اعومار، مرجع سبق ذكره، ص20.

التحفظ المحاسبي لكن بدرجات متفاوتة، حيث بالمقارنة بينها نجد أن عناصر المخزون السلعي الى جانب الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة تخضع بشكل اكبر و بدرجة أكثر لممارسة سياسة التحفظ المحاسبي[1].

ثانيا: الخصوم

1- تعريف الخصوم: عرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة الخصوم بأنها مطلوبات حالية تمثل حقوقا للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الالتزامات. وعليه يمكن القول أن الالتزام يمثل دين حالي واجب الوفاء به ولا يمكن تفاديه و تقوم المؤسسة بتسويته عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما[2].

2- تصنيفات الخصوم

تقسم الى العناصر التالية[3]:

أ) **الخصوم غير جارية:** تصنف الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وان كان تسديدها سيتم خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

- استحقاقها الأصلي أكثر من 12 شهرا؛
- الشركة تنوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل.

ب) **الخصوم الجارية:** تصنف الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

3- اثر التحفظ المحاسبي على الخصوم

على عكس ما تم إدراجه بالنسبة للأصول وعلاقتها بسياسة التحفظ المحاسبي، فإن الالتزامات تعتبر اقل تطبيقا لهذه السياسة. ويشير التحفظ المحاسبي بالنسبة لعناصر الميزانية الى ضرورة التقييم المنخفض للأصول والتقييم المرتفع للالتزامات، وهذا معناه قياس الالتزامات بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة من خلال

[1] شراقة صبرينة، **اثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019/2018، ص 84.

[2] قسوم حنان، **اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، ماليو وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 2016/1،2015، ص87.

[3] محمد الهادي بن سويسي، مرجع سبق ذكره ص34.

اختيار القيم الأعلى لها، أو استخدام الطرق والأساليب التي تزيد وترفع من قيمة الالتزامات. وهو ما أكد عليه الباحثين أن القياس المحاسبي على المستوى قائمة المركز المالي وفقا لسياسة التحفظ، يستدعي قياس الالتزامات بالقيمة الأعلى من بين القيم الممكنة. فالالتزامات بأنواعها المدرجة تمثل مجالا مناسبا لممارسة سياسة التحفظ من خلال المبالغة في قيمتها من جهة، ومن خلال ميل المحاسبين للاعتراف بها بمجرد حصولها أو من خلال وجود مؤشرات تدل على احتمال تحققها في المستقبل[1].

ثالثا: حقوق الملكية

يمكن تعريفها كما يلي:

1- تعريف حقوق الملكية

هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم وهي التي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات و أحداث سابقة و تشمل العناصر التالية[2]:

- رأس مال الأسهم؛
- الأرباح المحتجزة؛
- الاحتياطي الإجباري؛
- اسم الخزينة؛
- بعض بنود الدخل الإجمالي التي تظهر ضمن حقوق الملكية.

2- اثر التحفظ المحاسبي على حقوق الملكية

تتأثر حقوق الملكية بسياسات المنشاة إذا كانت متحفظة و صارمة، فهي تتمثل في حقوق المالكين في أصول المنشاة، تسمى كذلك بصافي الأصول، فان ممارسة التحفظ المحاسبي له أثره الواضح على هذا العنصر، حيث تقتضي هذه السياسة قياس حقوق الملكية بالقيم الأقل من بين القيم الممكنة. و ما يوضح انخفاض

[1] شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص91.
[2] حولة اعومار، مرجع سبق ذكره، ص21.

قيمة حقوق الملكية بانتهاج سياسات متحفظة تقتضي تأجيل الاعتراف بالإيرادات و الأرباح و تعجيل الاعتراف بالخسائر و المصاريف، و تخفيض قيم الأصول وتعظيم قيم الالتزامات[1].

المطلب الثاني: عناصر قائمة الدخل وتحديد اثر التحفظ المحاسبي عليها

تتضمن قائمة الدخل العناصر الآتية:

أولا: الإيرادات

1- **تعريف الإيرادات:** هي التدفقات النقدية المالية الداخلة الى المؤسسة والتي تؤدي الى زيادة احد الأصول أو تخفيض احد الخصوم أو كلاهما، وتعبر كذلك عن العوائد أو الدخول التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة قيامها بأنشطة المختلفة، تنتج الإيرادات عن بيع البضاعة الجاهزة أو المصنعة أو عن أداء الخدمات للغير، وقد تنتج عن أنشطة أخرى لا تتعلق بنشاط المؤسسة الرئيسي كإيرادات الاستثمارات وإيرادات العقارات المؤجرة للغير، و يمكن التمييز نوعين من الإيرادات[2]:

أ) **الإيرادات الرأس المالية:** هي الأرباح و العوائد الناتجة عن بيع احد الأصول الثابتة للمؤسسة بسعر يفوق القيمة الدفترية للأصل، و كذلك الإيرادات طويلة الأجل.

ب) **الإيرادات الإرادية:** هي ناتجة عن عمليات المؤسسة الاعتيادية كبيع السلع و الخدمات خلال الفترة المحاسبية، و كذلك الإيرادات الناتجة عن بعض الأنشطة الطارئة في المؤسسة خلال نفس الفترة.

ج)**المكاسب:** هي زيادة في حقوق الملكية نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات أو استثمار الملاك[3].

2- اثر التحفظ المحاسبي على الإيرادات

يتضمن التحفظ المحاسبي طريقة للاختيار بين البدائل المحاسبية التي تؤدي الى تدنية الأرباح المعلنة، من خلال الاعتراف المؤجل بالإيرادات والمكاسب، والاعتراف المعجل بالمصاريف والخسائر. من خلال هذا

[1] شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 92.
[2] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص93.
[3] زروخي علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص31.

التوضيح يتبين إن الإيرادات تعد مجالا مناسبا و هاما لممارسة التحفظ المحاسبي بشكل واسع النطاق وهذا من خلال أسلوبين يمكن تطبيقهما:

- ممارسة التحفظ عبر استخدام الأساليب المحاسبية من شانها تخفيض قيمة الإيرادات الى اقل قيمة ممكنة؛
- ممارسة سياسة التحفظ من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات الى أطول فترة ممكنة.

ويقتضي القياس المتعلق بقائمة الدخل في ضوء سياسة التحفظ قياس الإيرادات و المكاسب بالقيم الأقل وتفضيل تأجيلها بدلا من الاعتراف بها مبكرا أي انه يجري الأخذ بالقيم الأقل من بين القيم المتوقعة للإيرادات و المكاسب، أو عدم الاعتراف بها وتأجيل عملية الاعتراف لحين تحقق الإيراد[1].

ثانيا: المصروفات

1- تعريف المصروفات: يمكن تعريف المصروفات على أنها تكلفة البضاعة و الخدمات في عملية الحصول على الإيراد كما يمكن اعتبارها بأنها التدفقات الخارجة أو أي استخدام لأصول المؤسسة الاقتصادية أو حدوث التزامات عليها والتي تحدث خلال فترة معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات أو انجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة. وتتضمن المصروفات كل من[2]:

أ) **الخسائر:** هي النقص في حقوق الملكية الذي ينتج من العمليات العرضية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية وكذلك من ينتج من العمليات والظروف الأخرى التي تؤثر على الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المعينة فيما عدا النقص الذي ينتج من المصروفات والتوزيعات على الملاك.

ب) **المصروفات الأخرى:** وهي التي تنشا في سياق النشاطات العادية للمؤسسة مثل: تكلفة المبيعات، الأجور، الاستهلاك...الخ، وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجية، أو استفادة الأصول مثل، النقد وما يعادله المخزون، المعدات.

2- اثر التحفظ المحاسبي على المصروفات

إن التحفظ المحاسبي ينتج عن تطبيق السياسات المحاسبية التي تؤدي الى تعجيل الاعتراف بالمصاريف، فان قياس المصاريف بإتباع طرق محاسبية متحفظة يكون بقيمها الأعلى، كما يفضل الاعتراف الفوري بها

[1] شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] فاطمة الزهراء، قيطوبي، **مجالات مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014، ص32.

عوض تأجيلها الى الفترات اللاحقة، وهذا يعني انه يتم اخذ كافة المصاريف في الحسبان و اعتبارها مصاريف الفترة و تحميلها لدورة محاسبية واحدة، في حين يجب تحميلها على عدة فترات بالنسبة لمصاريف الصيانة الرأس مالية. من زاوية أخرى يتضمن التحفظ المحاسبي درجة عالية من التحقق و المطلوبة للاعتراف بالأخبار الجيدة المتمثلة في الإيرادات و الأرباح، بالمقابل يتضمن درجة منخفضة من التحقق و المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة التي تتمثل في المصاريف و الالتزامات، وهذا طبعا من باب الأمان و تقليل حجم المخاطر الملازمة للقرارات التي يمكن اتخاذها في ضوء المعلومات المتاحة[1].

[1] شراقة صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في طيات هذا الفصل يكن القول أن التحفظ المحاسبي يعد من بين المجالات المحاسبية المهمة التي تستدعي الكثير من اهتمام، وهذا لان أثرها واضح على الأداء المالي للمؤسسات الذي يعتبر هذا الأخير الركيزة الأساسية في المؤسسات الاقتصادية حيث يعتمد على معايير و مقاييس لتحديد وضعية المنشاة بالاستناد على مقومات أساسية التي تزيد من كفاءتها و فعاليتها، و قد يتضح هذا الأثر من خلال أثره على القوائم المالية، الذي يمس أهم عناصر الميزانية (الأصول و الخصوم و حقوق الملكية) و عناصر قائمة الدخل (الإيرادات و المصروفات)، وهذا ما يبين الدور الفعال للتحفظ المحاسبي في تجنيب المحاسبين من المخاطر.

الفصل الثالث :
الدراسة الميدانية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل الى توضيح الجانب العملي للدراسة، فبعد صياغة المشكلة وتحديد أهميتها وأهدافها وتبيان الإطار النظري، تم بناء منهجية الدراسة تحتوي محاورها على نماذج وأساليب القياس والاختبارات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة.

حيث يحتوي هذا الفصل على وصف لمنهج البحث العلمي المستخدم والذي يشمل على نموذج الدراسة، ومجتمع و عينة الدراسة، مصادر جمع المعلومات والبيانات وتحليلها والطرق والأدوات المستخدمة فيها وفي الأخير سوف نتطرق الى أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقترحة.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

تُعّد منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث يتناول هذا المبحث وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها والأدوات المستخدمة في التحليل لإحصائي، وينتهي المبحث بإجراء تحليل أولي للبيانات التي تم جمعها.

المطلب الأول: منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة

أولا: منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها هذه الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدمت الدراسة مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الأولية**: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة "**مامدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**" حيث لجأ الطالب إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث والتي صممت خصيصاً لهذا الغرض، بحيث تم اعتماد على العديد من العبارات ومن مختلف المراجع لقياس المتغير المستقل: التدقيق الداخلي، والمتغير التابع: مصداقية القوائم المالية.
2. **المصادر الثانوية**: حيث اتجه الطالب إلى الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدارسة من كافة الأفراد في بلدية المدية والذين لديهم خبرة حول مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهم على النحو الآتي: (محافظ الحسابات، خبير محاسبي، محاسب في شركة، أستاذ تخصص مالية والمحاسبة). ونظرا لكبر مجتمع الدراسة فقد تم أخذ عينة غير احتمالية (قصدية) مكونة من (30) موظف.

المطلب الثاني: أداة جمع البيانات، وأدوات التحليل الإحصائي

أولا: أداة جمع البيانات:

بناءا على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج الذي اخترناه لهذه الدراسة، وجدنا أن الأداة المناسبة لتحقيق أهداف البحث هو الاستبيان، وذلك نظرا لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة باستخدام الأدوات الأخرى كالمقابلات الشخصية، والملاحظة،...الخ. وقد مرَّ تطوير الاستبيان بمجموعة من المراحل، وذلك حتى نتأكد من قدرته وصلاحيته على تحقيق الهدف المنشود منه، وفيما يلي توضيح لما قمنا به في كل مرحلة.

1. بناء الإستبانة

قام الطالب بإعداد أداة الدراسة لمعرفة "**ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، واتبع الطالب الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

- الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة العبارات؛
- تحديد المتغيرات الرئيسية التي شملها الاستبيان؛
- تحديد العبارات التي تقع تحت كل مجال؛
- عرض الاستبيان على المشرف للنقاش وإبداء الملاحظات؛
- تم تصميم الاستبيان في صورته الأولية وقد تكونت من ثلاثة محاور أساسية؛
- تم عرض الاستبيان على على محكمين من ذوي الخبرة في موضوع الدراسة وكذا في المجال الإحصائي في كلية علوم تجارية والاقتصادية والتسيير بجامعة المدية؛

- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض عبارات الاستبيان من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، ليستقر الاستبيان على (23) عبارة، انظر الملحق (1).

2. الشكل النهائي للاستبيان

بعد تلقي الملاحظات والنصائح من قبل أعضاء لجنة التحكيم، قمنا بالالتزام بها في تعديل الإستبيان الذي جاء في شكله النهائي مكون من الأجزاء التالية:

- **الجزء الأول**: يحتوي على (5) متغيرات تمثل البيانات الشخصية الوظيفية للمستجيب، وتشمل كلاً من (الجنس، العمر، المؤهل العلمي عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).
- **الجزء الثاني**: يتمثل في المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي ويعتبر بمثابة متغير تفسيري يتنبأ بالمتغير التابع في هذه الدراسة، وقد تم قياسه بواسطة (12) عبارة.
- **الجزء الثالث**: يتمثل في المتغير التابع: الأداء المالي ويعتبر بمثابة نتيجة أو المتغير المتنبأ به من قبل المتغير المستقل، وقد تم قياسه بواسطة (11) عبارة.

كما تم تحديد خيارات الأجوبة باستخدام مقياس ليكارت (Likert Scale) على اعتباره من أنسب المقاييس التي تسمح لنا بقياس استجابات الأفراد. وبما أن هذا المقياس يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) في دراستنا هذه فهو بذلك مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان وهي (موافق بشدة=5، موافق=4، محايد=3، غير موافق=2، غير موافق بشدة=1) فيتوجب علينا أن نقوم بحساب المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي عبارة عن حاصل قسمة (4) على (5)؛ حيث (4) تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، بينما (5) تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة (4) على (5) ينتج طول الفترة ويساوي (0.8) ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): توضيح مقياس ليكارت (Likert Scale)

المستوى	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.79	من 1.8 إلى 2.59	من 2.6 إلى 3.39	من 3.4 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطالب.

3. توزيع الاستبيان

بعد الضبط النهائي للاستبيان أداة الدراسة يتم تطبيقه ميدانيا على عينة الدراسة، وفي هذا الصدد قمنا أولا بشرح الهدف من الاستبيان لأفراد عينة الدراسة، كما بينا لهم أن إجاباتهم ستحاط بالسرية، وبعد النقاش والاستفسار تحصلنا على الموافقة النهائية لتوزيع الاستبيان، وتجدر الإشارة أننا تعمدنا عملية التوزيع والإستلام المباشر من الأفراد المستجيبين حتى نتفادى مشكلة فقدان الاستبيانات.

ثانيا: أدوات التحليل الإحصائي

بعد استلام الاستبيانات من طرف المستجيبين وتأكد من عدم وجود أي استبانة مفقودة، تم تفريغ البيانات المتضمنة في هذه الاستبيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة اختصارا (SPSS_ V_{25}) بغرض إجراء التحليل الإحصائي، حيث تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية وهذا تماشيا مع نوع المتغيرات وفرضيات الدراسة وفيما يلي توضيح للاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها:

- اختبار كولمجروف-سمرنوف Kolmogorov-smirnov test (K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان؛
- معامل الارتباط سبيرمان Spearman Corrélation Coefficient لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي، والعلاقة بين المتغيرات؛
- التكرارات والنسب المئوية لوصف بيانات العيّنة من حيث خصائصها؛
- المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات والعبارات التي تقيسها؛
- الانحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم استجابات الموظفين عن المتوسط الحسابي؛
- الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور التحفظ المحاسبي على الأداء المالي؛
- تحليل التباين الأحادي لمعرفة ما إذا كان هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية في المتغير المستقل والمتغير التابع تعزى للبيانات الشخصية والوظيفية.

المطلب الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي وتقييم صحة وثبات أداة الدراسة

قبل إجراء التحليل الإحصائي فإنه لابد من التحقيق من بعض المسائل المتعلقة بجمع البيانات. ومن أهم هذه المسائل هي: فحص التوزيع الطبيعي للبيانات، الثبات، صدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي وفما يلي توضيح لهذه المسائل.

أولا: التحقق من التوزيع الطبيعي

يعد اختبار التوزيع الطبيعي واحد من أهم الفرضيات الأساسية التي لابد من أن يتحقق لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية مثل: تحليل الانحدار وتحليل التباين وغيرها من الاختبارات الإحصائية، ومن هذا المنطلق قامت طالبتين باستخدام اختبار كولمجروف-سميرنوف (K-S) (Kolmogorov-smirnov test للتحقق من أن بينات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وحتى تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب هذا الاختبار فلابد أن تكون مستوى الدلالة للمتغيرات الدراسة أكبر من (0.05). انظر الملحق (2).

والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (3-2): اختبار كولمجروف-سميرنو (*K-S*) لتحقق من التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المتغير	قيمة الاختبار *K-S*	درجة الحرية *Df*	مستوى الدلالة *P*
التحفظ المحاسبي	0.175	30	0.082
الأداء المالي	0.203	30	0.094

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من نتائج الجدول رقم (2) أن قيمة اختبار كلمجروف-سميرنوف للمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (الأداء المالي) كانت غير دالة إحصائيا (P>0.05) مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبارات الصدق

يمثل الصدق في البحث العلمي درجة دقة البحث على قياس الغرض المصمم من أجله، أي مدى تزويد أداة البحث بمعلومات تتعلق بمشكلة البحث من مجتمع الدراسة نفسه، وقد يفهم البعض الصدق كمقابل لعدم الصدق ولكن هذا مفهوم خاطئ؛ فالصدق يرتبط بهدف بعينه. وفي هذه الدراسة اعتمد الطالب على ثلاث أنواع من اختبارات الصدق هي: الصدق الظاهري، صدق الاتساق الداخلي والصدق التمييزي. وفيما يلي تفصيل لذلك:

1-الصدق الظاهري:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس تم عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة المدية، وقد استجاب الطالب لآراء السادة المحكمين وقامتا بإجراء التعديلات اللازمة في ضوء مقترحاتهم، وبلغت نسبة الاستجابة الكلية (100%) مما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

2-صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان :مدى اتساق جميع فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء أخر. وعلى هذا قام الطالب بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **الاتساق الداخلي لعبارات متغير التحفظ المحاسبي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالية:

الجدول رقم: (3–3) معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير التحفظ المحاسبي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط *SP*	مستوى الدلالة *P*
A1	يميل المحاسب نحو قياس الأصول المعلنة للجمهور بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد	0.791***	<0.001
A2	تستخدم الشركة القيمة التاريخية في تقييم الأصول	0.574***	<0.001
A3	تستخدم الشركة القيمة الحالية المخصومة في تقييم بعض الأصول (التدفقات النقدية الداخلية طويلة الأجل)	0.739***	<0.001
A4	تقييم الأوراق المالية وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل	0.642***	<0.001
A5	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها	0.559***	<0.001
A6	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات حتى ولو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل	0.743***	<0.001
A7	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات القصيرة الأجل بقيمتها الإسمية غير المخصومة	0.768***	<0.001
A8	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات طويلة الأجل بقيمتها الحالية	0.329*	0.012
A9	يميل المحاسب نحو إظهار قيمة الإيرادات ومداخيل الشركة بأقل قيمة ممكنة لها في ظروف عدم التأكد	0.679***	<0.001
A10	يميل المحاسب إلى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة (غير المحققة)	0.830***	<0.001
A11	تميل الشركة إلى إظهار قيمة مصاريفها بأعلى قيمة ممكنة	0.715***	<0.001
A12	يميل المحاسب إلى تكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم	0.479**	0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:$P<0.001$ **:$P<0.01$ *:$P<0.05$			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3) أن جميع المعاملات الارتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.329,\ P = 0.012$) للعبارة (A8) إلى ($SP = 0.830,\ P < 0.001$) للعبارة (A10) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (التحفظ المحاسبي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

- **الاتساق الداخلي لعبارات متغير الأداء المالي**

نوضح ذلك من خلال عرض الجداول التالية:

الجدول رقم: (3-4) معاملات الارتباط سبيرمان بين درجات عبارات متغير الأداء المالي مع الدرجة الكلية للمتغير نفسه.

رمز العبارة	العبارة	معامل الارتباط SP	مستوى الدلالة P
B1	استطاعت المؤسسات الاقتصادية تشغيل أصولها بكفاءة عالية	0.672***	<0.001
B2	تعتقد بأن المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بمخزون مناسب لطبيعة عملها	0.790***	<0.001
B3	ترى بأن المؤسسات الاقتصادية نجحت في تحصيل مديونيتها بكفاءة	0.763***	<0.001
B4	حققت المؤسسات الاقتصادية للإيرادات المخططة	0.811***	<0.001
B5	رأس مال المؤسسات الاقتصادية مناسب بالنسبة لنشاطها المالي	0.752***	<0.001
B6	تعتمد المؤسسات الاقتصادية على القروض كمصدر أساسي للتمويل	0.468**	0.003
B7	تعتقد أن المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل	0.591***	<0.001
B8	ترى ان المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات طويلة الأجل	0.708***	<0.001
B9	ترى بان المؤسسات الاقتصادية استطاعت تحقيق الربحية المطلوبة	0.730***	<0.001
B10	تعتقد ان هذه الأرباح تشبع رغبات المساهمين	0.581***	<0.001
B11	ترى بأن اسهم المؤسسات الاقتصادية حققت نجاحا في سوق المال	0.594***	<0.001
مستويات الدلالة الإحصائية: ***:P<0.001 **:P<0.01			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين نتائج الواردة في الجدول رقم (3-4) أن جميع المعاملات الارتباط كانت من متوسطة إلى مرتفعة ودالة إحصائيا حيث تراوحت من ($SP = 0.468,\ P = 0.003$) للعبارة (B6) إلى ($SP = 0.811,\ P$

0.001>) للعبارة (B4) مما يعني وجود علاقة طردية بين العبارات والمتغير الذي تنتمي إليه (الأداء المالي)، وبتالي توافر الاتساق الداخلي ولا نستثني أي عبارة من التحليل.

3-الصدق البنائي:

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل متغير من متغيرات أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان مجتمعة.

ومن هذا المنطلق قمنا بحساب معامل الارتباط سبيرمان (Spearman) بين درجة كل متغير مع الدرجة الكلية الاستبيان، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم: (3-5) معاملات الارتباط سبيرمان بين كل متغير من متغيرات الدراسة والدرجة الكلية للاستبيان.

المتغير	التحفظ المحاسبي	الأداء المالي	الدرجة الكلية للإستبيان
التحفظ المحاسبي	1	-	-
الأداء المالي	0.783^{***}	1	-
الدرجة الكلية للاستبيان	0.720^{***}	0.831^{***}	1
مستوى الدلالة الإحصائية	***:$P<0.001$		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (5) الذي يبين معاملات ارتباط المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) مع المتغير التابع (الأداء المالي)، ثم مع الدرجة الكلية للمقياس (جميع عبارات الإستبيان)، أن جميع معاملات الارتباط الظاهرة في الجدول محصورة بين القيمتين (SP=0.720 ;SP=0.831) وهي دالة احصائيا (P<0.001)، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة.

ثالثا: ثبات الإستبيان

يعبر الثبات عن مدى خلو أدوات جمع البيانات من الأخطاء التي تشوب القياس أي مدى قياس الاختبار للسمة التي يريد الباحث/الطالب قياسها، فدرجات الاختبار تكون ثابتة عندما يقيس الاختبار سمة معينة قياساً متسقاً في الظروف المتباينة التي قد تؤدى إلى أخطاء القياس، وبالتالي فالثبات يفيد الدقة في القياس كما يهتم أيضا بتأثير الأخطاء العشوائية للقياس على استقرار الدرجات. وقد تم التحقق من ثبات في هذه الدراسة من خلال الاعتماد على معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) انظر الملحق (2).

كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–6) معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان

المتغير	معامل ألفا كرونباخ A
التحفظ المحاسبي	0.769
الأداء المالي	0.732
الدرجة الكلية للاستبيان	0.813

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول الرقم (6) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ تراوحت قيمه بين (α= 0.769;α= 0.732) لمتغيرات الدراسة، كما بلغت قيمته أيضا (α= 0.813) للدرجة الكلية للاستبيان، وبالتالي يكون قد تخطت عتبة الموصى بها (0.7)، ما يعني أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية ومناسبة وتقيس ما وضعت لقياسه، وبالتالي فهي تفي بأغراض الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض نتائج تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة واختبار الفرضيات، وفي هذا الصدد، تم أولا وصف الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ثم أجري تحليل وصفي لإجابات موظفي حول متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم اختبار فرضيات.

المطلب الأول: وصف البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة

اشتملت البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة كما جاء في الإستبيان المرفق في الملاحق على المتغيرات التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)، حيث سيتم اعتماد التكرارات، النسب المئوية والرسومات البيانية في التعبير عن خصائص أفراد العينة وتحليلها.

أولا: وصف خصائص العينة من حيث متغير الجنس

يمثل الجدول التالي تلخيصا للنتائج المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

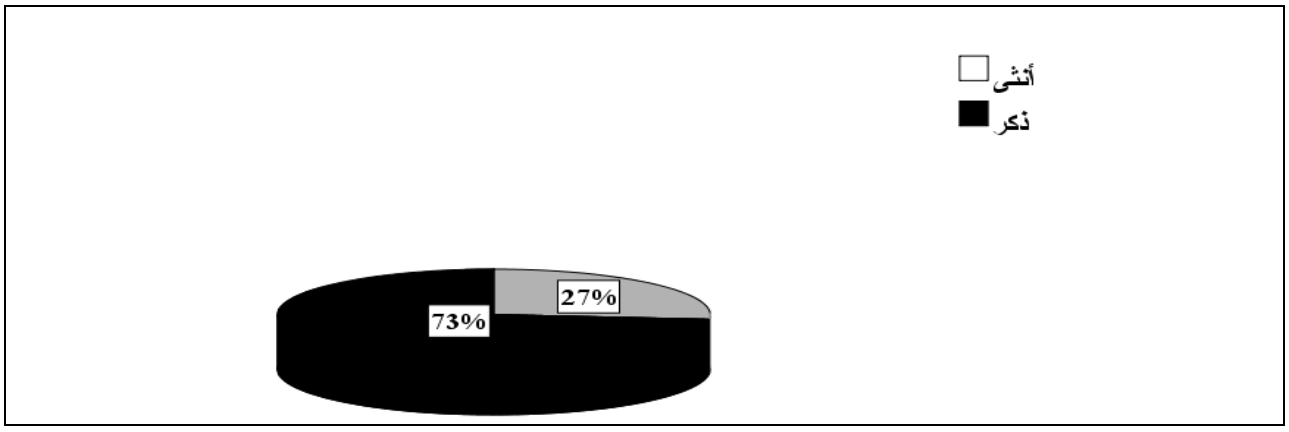
الجدول رقم (3–7) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	22	73
	أنثى	08	27
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول رقم (7): أن الموظفين في العينة أغلبهم ذكور حيث بلغت نسبتهم (73%) من إجمالي عينة الدراسة، وبلغت نسبة الإناث (27%)، وهذا يدل على أن الذكور كانوا أكثر استجابة للاستبيان مقارنة بالإناث، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3–1) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الجنس



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثانيا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير العمر

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر.

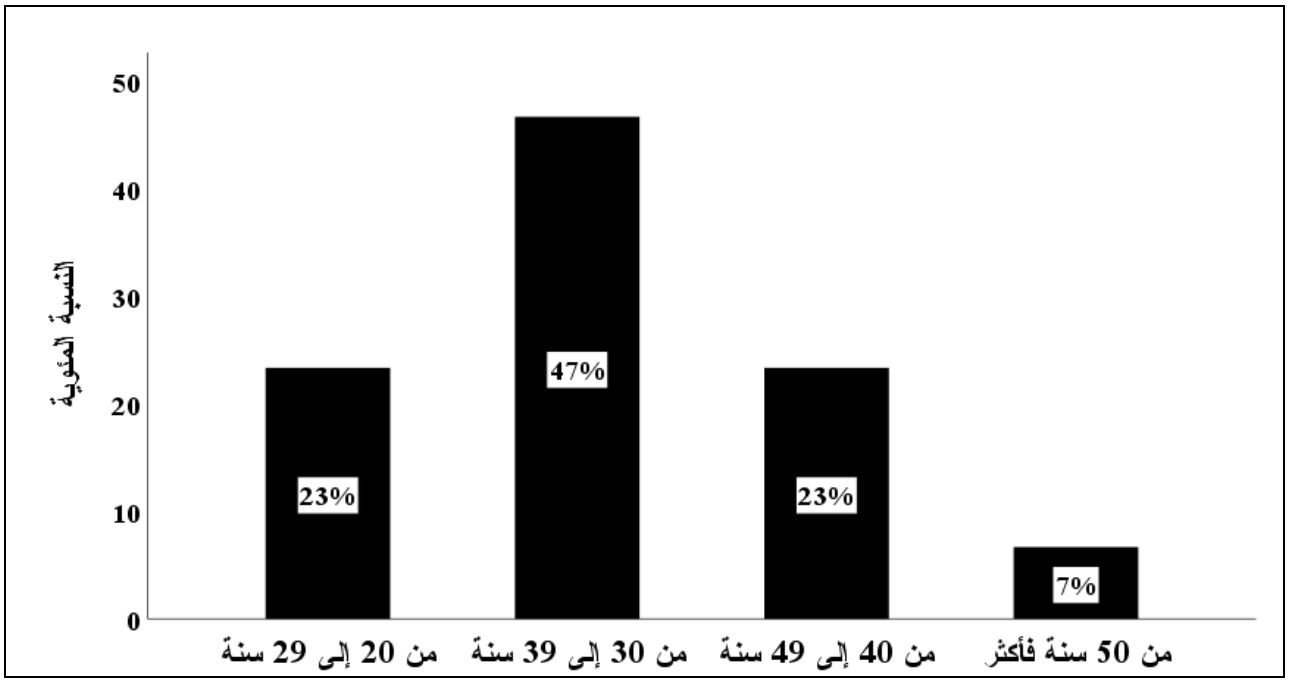
الجدول رقم (3–8) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
العمر	من 20 إلى 29 سنة	07	23
	من 30 إلى 39 سنة	14	47
	من 40 إلى 49 سنة	07	23
	من 50 سنة فأكثر	02	07
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ معظم الموظفين في عينة الدراسة هم من الفئة العمرية [من 30 إلى 39 سنة]، إذ بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مقدارها (47%)، تليها كل من الفئة العمرية [من 20 إلى 29 سنة] والفئة [من 40 إلى 49 سنة] بمجموع (07) موظفين وبنسبة (23%) لكل منهما، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الذين هم من الفئة العمرية [من 50 سنة فأكثر] سوى موظفين اثنين وبنسبة مقدارها (07%). وبشكل عام يمكن القول أن غالبية الموظفين الذين يمثلون عينة الدراسة هم من الفئات الشبانية، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3–2) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير العمر



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

ثالثا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي:

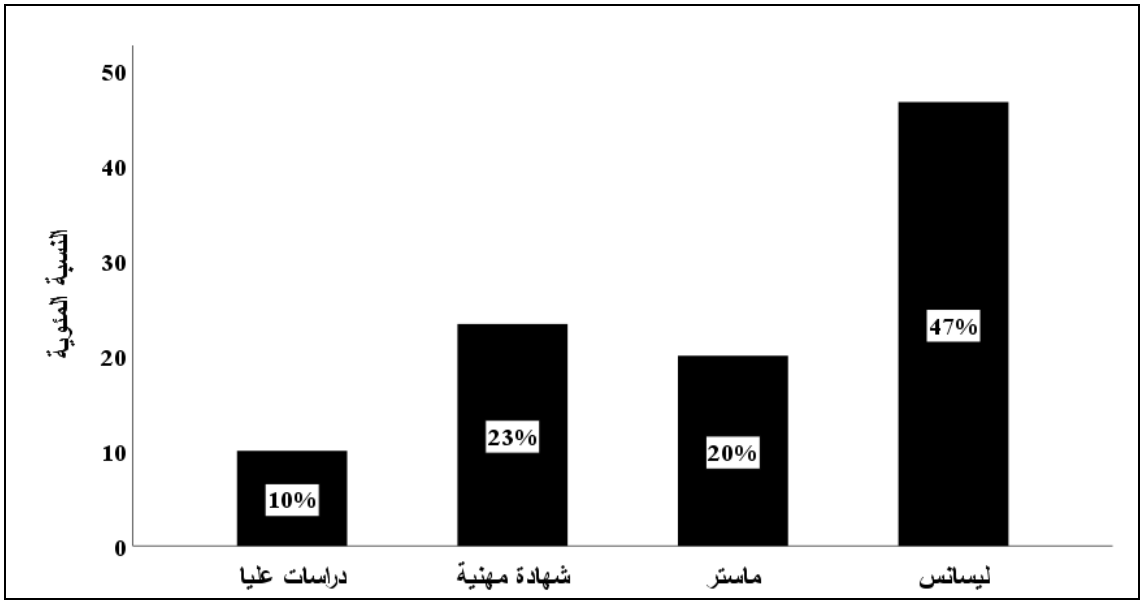
الجدول رقم (3–9) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئات	التكرارات F	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	دراسات عليا	03	10
	شهادة مهنية	07	23
	ماستر	06	20
	ليسانس	14	47
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين لديهم شهادة ليسانس يمثلون المؤهل العلمي الغالب في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مئوية بلغت (47%)، يليهم الموظفين الذي يحملون شهادة مهنية بمجموع (07) موظفين وبنسبة بلغت (23%)، ثم الموظفين الذي يحملون شهادة ماستر بمجموع (06) موظفين وبنسبة بلغت (20%)، في حين لم يتعدى عدد الموظفين الحاملين لشهادة الدراسات العليا سوى (03) موظفين وبنسبة مقدارها (10%). وعليه نستنتج أن غالبية الموظفين في عينة الدراسة يحملون شهادة ليسانس والماستر، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3-3) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

رابعا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير عدد سنوات الخبرة

يوضح الجدول التالي، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير عدد سنوات الخبرة:

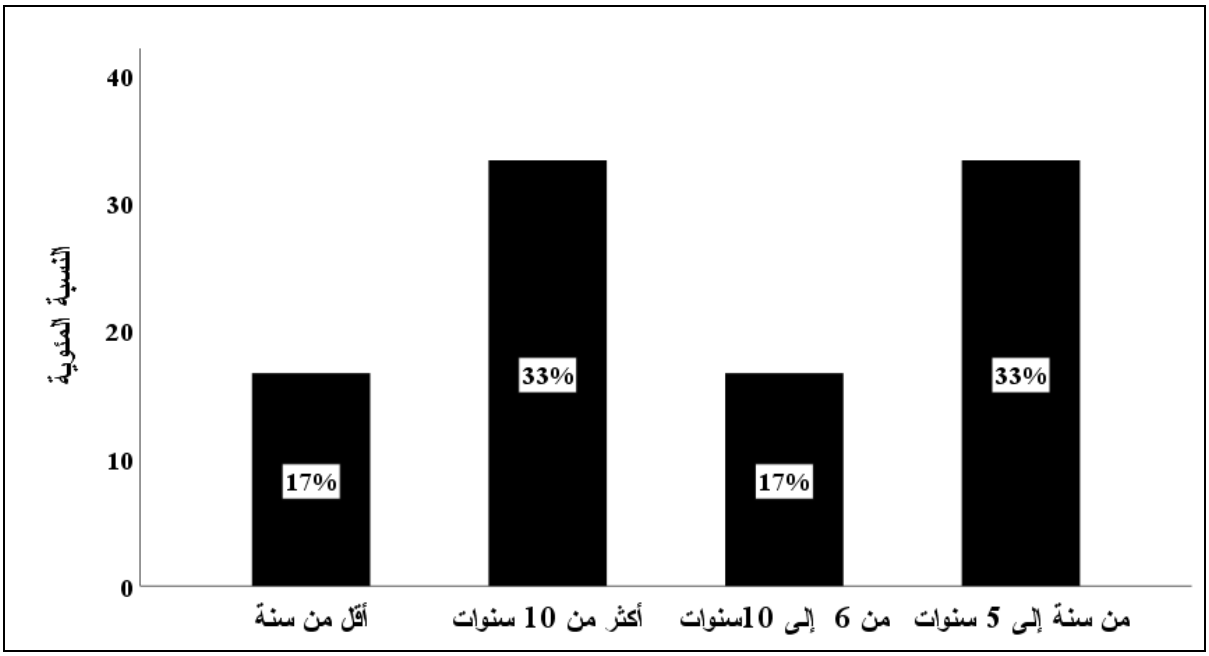
الجدول رقم (3–10) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	التكرار F	النسبة المئوية %
عدد سنوات الخبرة	أقل من سنة	05	17
	من سنة إلى 5 سنوات	10	33
	من 6 إلى 10 سنوات	05	17
	أكثر من 10 سنوات	10	33
	المجموع	33	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

يلاحظ من الجدول أعلاه، أنّ غالبية الموظفين في عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة [من سنة إلى 5 سنوات] و[أكثر من 10 سنوات]، حيث بلغ عددهم (10) موظفين وبنسبة مقدارها (33%) لكل فئة، في حين لم يشكل الموظفين الذين لديهم خبرة [أقل من سنة واحدة] و[من 6 إلى 10 سنوات] سوى (05) موظفين وبنسبة مقدارها (17%) من حجم العينة لكل فئة. وتشير هذه النتائج إلى أن موظفي عينة الدراسة الذين تم استجوابهم يمتلكون خبرة لا بأس بها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3–4) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير عدد سنوات الخبرة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS.

خامسا: وصف خصائص عينة الدراسة من حيث متغير الوظيفة

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة:

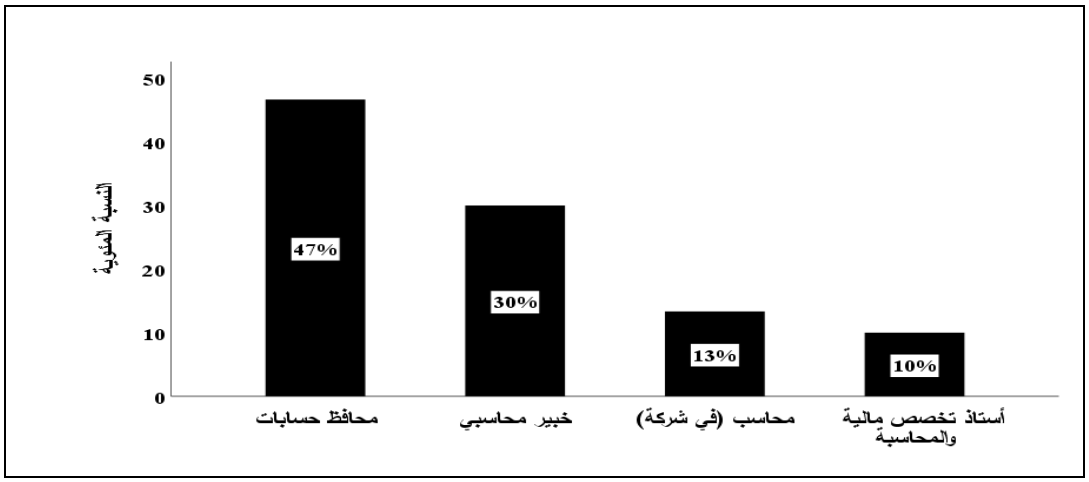
الجدول رقم (3–11) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة

المتغير	الفئات	التكرارات F	النسبة المئوية %
الوظيفة	محافظ حسابات	14	47
	خبير محاسبي	09	30
	محاسب في شركة	04	13
	أستاذ تخصص مالية والمحاسبة	03	10
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من الجدول السابق أن الموظفين الذين يشتغلون في وظيفة محافظ الحسابات يمثلون المرتبة الأولى في عينة الدراسة حيث بلغ عددهم (14) موظف وبنسبة مئوية بلغت (47%)، يليهم الموظفين الذي ينتمون إلى وظيفة خبير محاسبي بمجموع (09) موظفين وبنسبة بلغت (30%)، ثم الموظفين الذي ينتمون إلى وظيفة محاسب بمجموع (04) موظفين وبنسبة بلغت (13%)، في حين نجد أن فئة أستاذ تخصص كانت أقل تمثيلا في عينة الدراسة، فقد بلغ عددهم (03) أساتذة وبنسبة (10%). وعليه نستنتج أن الغالبية العظمى من الموظفين في عينة الدراسة هم من فئة محافظ الحسابات، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (3–5) توزيع أفراد العيّنة حسب متغير الوظيفة



المصدر: رسم مقتطع من مخرجات SPSS

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لإجابات موظفي عينة الدراسة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعبارات المكونة لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

أولا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين اتجاه عبارات متغير التحفظ المحاسبي

يوضح الجدول رقم (3-12)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التدقيق الداخلي.

الجدول رقم (3-12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير التحفظ المحاسبي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
A1	يميل المحاسب نحو قياس الأصول المعلنة للجمهور بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد	3.33	0.96	09	محايد
A2	تستخدم الشركة القيمة التاريخية في تقييم الأصول	3.40	0.85	07	محايد
A3	تستخدم الشركة القيمة الحالية المخصومة في تقييم بعض الأصول (التدفقات النقدية الداخلية طويلة الأجل)	4.28	0.93	01	موافق بشدة
A4	تقييم الأوراق المالية وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل	3.55	0.85	05	موافق
A5	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها	2.43	0.91	12	غير موافق
A6	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات حتى ولو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل	4.25	1.15	02	موافق بشدة
A7	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات القصيرة الأجل بقيمتها الإسمية غير المخصومة	3.08	1	11	محايد
A8	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات طويلة الأجل	3.29	0.88	10	محايد

	بقيمتها الحالية				
A9	يميل المحاسب نحو إظهار قيمة الإيرادات ومداخيل الشركة بأقل قيمة ممكنة لها في ظروف عدم التأكد	3.61	0.72	03	موافق
A10	يميل المحاسب إلى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة (غير المحققة)	3.35	0.88	08	محايد
A11	تميل الشركة إلى إظهار قيمة مصاريفها بأعلى قيمة ممكنة	3.42	0.97	06	موافق
A12	يميل المحاسب على تكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم	3.59	1.07	04	موافق
	الدرجة الكلية	3.47	0.65	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

يُلاحظ من الجدول رقم (3-12) أن المتوسط العام لمتغير التحفظ المحاسبي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (**M**=3.47) وبانحراف معياري قدره(**SD**=0.65) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (A3) التي نصت على " **تستخدم الشركة القيمة الحالية المخصومة في تقييم بعض الأصول (التدفقات النقدية الداخلية طويلة الأجل).**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير التحفظ المحاسبي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (**M**=4.28) وبانحراف معياري قدره (SD=0.93) معبرا عن عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (A6) الخاصة ب " **يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات حتى ولو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل** " بمتوسط حسابي (**M**=4.25) وانحراف معياري قدره (**SD**=1.15) معبرًا عن وجود تشتت في إجابات الموظفين حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (A5) المتعلقة ب "**يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها**" على أدنى متوسط حسابي (**M**=2.43) وبانحراف معياري بلغ (**SD**= 0.91) ما يدل على وجود تجانس في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت غالبيتها بين درجة الموافق بشدة ودرجة الموافق وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول أهمية التحفظ المحاسبي داخل المؤسسات الاقتصادية.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بإجابات الموظفين لعبارات متغير الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (3-13)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي.

الجدول رقم (3-13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمتغير الأداء المالي

رمز العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي *M*	الانحراف المعياري *SD*	ترتيب العبارة	درجة الموافقة
B1	استطاعت المؤسسات الاقتصادية تشغيل أصولها بكفاءة عالية	3.77	0.91	06	موافق
B2	تعتقد بأن المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بمخزون مناسب لطبيعة عملها	3.55	0.94	08	موافق
B3	ترى بأن المؤسسات الاقتصادية نجحت في تحصيل مديونيتها بكفاءة	4.28	0.83	02	موافق بشدة
B4	حققت المؤسسات الاقتصادية للإيرادات المخططة	3.39	0.99	10	محايد
B5	رأس مال المؤسسات الاقتصادية مناسب بالنسبة لنشاطها المالي	3.46	1.17	09	موافق
B6	تعتمد المؤسسات الاقتصادية على القروض كمصدر أساسي للتمويل	3.37	0.91	11	محايد
B7	تعتقد أن المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل	3.24	0.74	13	محايد

B8	ترى ان المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات طويلة الأجل	4.34	0.81	01	موافق بشدة
B9	ترى بان المؤسسات الاقتصادية استطاعت تحقيق الربحية المطلوبة	3.87	0.73	05	موافق
B10	تعتقد ان هذه الأرباح تشبع رغبات المساهمين	3.63	0.98	07	موافق
B11	ترى بأن اسهم المؤسسات الاقتصادية حققت نجاحا في سوق المال	3.28	0.80	12	محايد
الدرجة الكلية		3.65	0.41	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-1) أن المتوسط العام لمتغير الأداء المالي جاء بدرجة موافق وفقا لمقياس ليكارت، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة (***M***=3.65) وبانحراف معياري قدره(***SD***=0.41) يشير إلى تجانس في أراء موظفي عينة الدراسة اتجاه هذا المتغير.

أما على مستوى العبارات، فنجد أن العبارة (B8) التي نصت على " **ترى ان المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات طويلة الأجل.**" كانت أكثر العبارات مساهمةً في إثراء متغير الأداء المالي، حيث حازت على أعلى متوسط حسابي بقيمة (**M**=4.34) وبانحراف معياري قدره (**SD**=0.81) يدل على عدم وجود تشتت في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، تليها العبارة (B3) الخاصة ب " **ترى بأن المؤسسات الاقتصادية نجحت في تحصيل مديونيتها بكفاءة.**" بمتوسط حسابي (**M**=4.28) وانحراف معياري قدره (**SD**=0.83) معبرًا عن عدم وجود اختلاف في إجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة، بينما حصلت العبارة (B7) المتعلقة ب " **تعتقد أن المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل** " على أدنى متوسط حسابي (**M**=3.24) وبانحراف معياري (**SD**= 0.74) يشير إلى عدم وجود تجانس في اجابات موظفي عينة الدراسة حول متوسط هذه العبارة.

وبشكل عام يمكن القول أن نتائج إجابات موظفي عينة الدراسة انحصرت بين درجة الموافق بشدة ودرجة المحايد وفقا لترتيب مقياس (Likert)، وهذا يدل على انطباع ايجابي لدى موظفي عينة الدراسة حول أهمية الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية انظر الملحق (2).

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من مناقشة نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة، ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية باستخدام كلٍ من تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

أولا: الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى للدراسة الحالية على ما يلي: **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) داخل المؤسسات الاقتصادية.** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم باستخدام تحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-14) نموذج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي

النموذج	المتغير التابع (*Y*) (الأداء المالي)		
المتغير المستقل (*X*)	أوزان الانحدار **B**	الخطأ المعياري ***SE***	مستوى الدلالة ***P***
التحفظ المحاسبي	0.574**	0.191	0.006
الثابت (*i*)	1.790*	0.703	0.017
R^2 = 0.244 $F_{(1,29)}$= 09.021, *P* =0.006			
مستوى دلالة الإحصائية	**:*P*<0.01		*:*P*<0.05

ملاحظة: تم اعتماد قيمة بيتا غير المعيارية (**B**) بدلاً من قيمة بيتا المعيارية (***β***) وذلك لأن المتغيرات لها نفس وحدة القياس (تم اعتماد على مقياس ليكارت الخماسي).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

تبين النتائج الواردة في الجدول السابق أن المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) له القدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (الأداء المالي)، حيث بلغت قيمة مربع معامل الارتباط ($R^2 = 0.244$) ما يعني أن متغير التحفظ المحاسبي قام بتفسير ما قيمته (24.4%) من تباين الحاصل في متغير الأداء المالي كذلك تشير نتائج اختبار التباين الموضحة في الجدول السابق ($F_{(1,30)}$= 09.021, P =0.006) إلى معنوية معامل الانحدار، وعليه يمكن كتابة معادلة خط الانحدار الغير معيارية بالشكل التالي:

$$Y = (1.790)i + (0.574)\times X$$

حيث:

Y: الأداء المالي ; i: الثابت ; X: التحفظ المحاسبي

ومن خلال المعادلة السابقة والمستخرجة من النتائج الموضحة في الجدول رقم (13) نجد أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري دالة إحصائيا؛ حيث بلغت (B =0.574, P =0.006)، وتترجم هذه النتائج على أن زيادة وحدة واحدة في متغير التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة الأداء المالي ب (57.4%).

وبناءً على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التدقيق الداخلي على مصداقية القوائم المالية عند مستوى (α = 0.05) داخل المؤسسات الاقتصادية.**

ثانيا: الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البينات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).** وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة F	درجات الحرية Df	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة p
الجنس	1.206	1	0.114	0.114	0.288
العمر	0.473	3	0.134	0.045	0.705
عدد سنوات الخبرة	0.021	3	0.006	0.002	0.996
الوظيفة	0.421	3	0.119	0.040	0.741
المؤهل العلمي	0.157	3	0.157	0.052	0.654
الخطأ	-	16	1.512	0.095	-
المجموع	-	30	405.895	-	-
(Lvene test): $_{(24,05)}$ = 0.840, P= 0.657					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (14) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير (التحفظ المحاسبي) غير دال إحصائيا (Lvene test = 0.840, P=0.657) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير التدقيق الداخلي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم **وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)**.

ثالثا: الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة للدراسة الحالية على ما يلي: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)**. وللتحقق من هذه الفرضية نقوم بإجراء تحليل التباين الأحادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3–16) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

مصدر التباين	قيمة *F*	درجات الحرية *Df*	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مستوى الدلالة *p*
الجنس	0.011	1	0.001	0.001	0.919
العمر	0.796	3	0.232	0.077	0.514
عدد سنوات الخبرة	1.184	3	0.344	0.115	0.347
الوظيفة	0.626	3	0.182	0.061	0.608
المؤهل العلمي	1.853	3	0.539	0.180	0.178
الخطأ	-	16	1.551	0.097	-
المجموع	-	30	458.012	-	-
(Lvene test): $_{(24,05)}$ = 1.007, *P*= 0.557					

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss.

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (3–16) أن قيمة اختبار التجانس لمتغير (الأداء المالي) غير دال إحصائيا (Lvene test = 1.007, *P*=0.557) ما يعني أن تباين المجموعات متساوي، كما أن شرط التوزيع الطبيعي محقق مسبقا، وعليه فإن افتراضات تحليل التباين الأحادي محققة، وبالتالي يمكن مواصلة التحليل. حيث بينت النتائج الواردة في الجدول السابق أن مستوى الدلالة لقيمة F أكبر من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =0.05) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البينات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).

خاتمة

من خلال ما تطرقت إليه الدراسة في الفصول النظرية السابقة تم إسقاطها على جانب التطبيقي بالاعتماد، بالاعتماد على الدراسة الميدانية لاختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتحليلها، وهذا بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي SPSS وجمع المعلومات و البيانات من مفردة عينة مكونة من 30 موظف (خبراء محاسبين، أساتذة في المحاسبة، خبراء محاسبين)، باستخدام تحليل الارتباط بمعمل بارسون وكانت نتائج الدراسة و التوصيات على الشكل التالي:

أولا: نتائج الدراسة

كانت نتائج الدراسة كما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- يعتمد التحفظ المحاسبي على اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي أنتجتها المعايير المحاسبية للتقرير في تقييم عناصر القوائم المالية.
- إن تطبيق التحفظ المحاسبي يؤدي الى إبعاد المحاسبين من خطر نشر المعلومات قد يتبين عدم صحتها.
- إن البيانات المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة عن التحفظ المحاسبي وفق معايير تجنب إدارة المؤسسة من وقوعها في المخاطر.

2- نتائج الدراسة الميدانية

- أثبتت الدراسة انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- وجدت الدراسة انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير التحفظ المحاسبي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).
- أظهرت نتائج لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في متغير الأداء المالي تعزى إلى البيانات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة).

ثانيا: الاقتراحات

بناءا على النتائج السابقة نصي بما يلي:

- إجراء المزيد من الدراسات في مجال التحفظ المحاسبي و تقييم الأداء المالي.
- التأكيد المسؤولين الآثار السلبية التي ستواجههم في حالة عدم التزامهم بالتحفظ المحاسبي.
- إجراء المزيد من الأبحاث لدراسة عوامل أخرى يكون لها اثر في التحفظ المحاسبي.
- زيادة الاهتمام إدارات الشركات الصناعية بالتحفظ المحاسبي و تشجيعها وتفعيل سياساته لتحسين أداء هذه الشركات.

ثالثا: أفاق الدراسة

- اثر التحفظ المحاسبي على السياسات المحاسبية وإدارة أرباح المؤسسات.
- اثر التحفظ المحاسبي على ترشيد قرارات الاستثمار.
- مدى تطبيق التحفظ المحاسبي في المؤسسات الجزائرية ودوره في تحسين جوده أرباحها.

قائمة المـراجع

أولا: الكتب

1. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

2. إسماعيل قزال، **تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي scf**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2018.

3. اشرف محمد صلاح زكي أبو حميدة، **اثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة،2017.

4. أولاد البركة أم كلثوم، **دور التدقيق الداخلي في تحسين مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، في التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2016/2015.

5. إيمان محمد عبيد، **اثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء الاردن، 2017.

6. بزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010.

7. بوعزيز زوينة، **فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، في المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

8. تريكي لبلى، **قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014.

9. توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، رسالة ماجستير، في المحاسبة كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء عمان، 2014/2014.

10. حنان بو خبشة، **دور الموازنات التقديرية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2018/2017.

11. حواش محمد، **اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر في العلو الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة عبد الحليم ابن باديس مستغانم، 2017/2016.

12. خولة اعومار، **اثر النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018.

13. راما محمد فاتح حورانة، **اثر التحفظ المحاسبي في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2018.

14. رجب سعيد محمود أبو جراد، **العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية والمؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، في المحاسبية والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،2015.

15. ريمه شيبوب، **كفاءة نظام الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص حوكمة ومالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2016/2015.

16. زروخي علاء الدين، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

17. سعد قديري، **انعكاس حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،** مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

18. سلمان خالد سلمان ابوهديب، **اثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول،** رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2018.

19. شراقة صبرينة، **اثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية،** أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019/2018.

20. شواش نسرين، **اثر التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية،** مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2019/2018.

21. صباح زروخي، **مدى إسهام النظام المحاسبي المالي في إثراء مخرجات التحليل المالي في القوائم المالية،** مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018.

22. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم،** رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001.

23. عائشة بلغالي، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،** مذكرة ليسانس، في المناجمنت، تخصص محاسبة ومالية، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014.

24. عبد الرحيم ساكر، **المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،** مذكرة ماستر في التسيير تخصص علوم تجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015.

25. عتبة بن عتبة عبد الله، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي**، مذكرة ماستر في علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، 2017/2016.

26. عشير هواري فتحي، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل الأداء المالي**، مذكرة ماستر، في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2019/2018.

27. العمري بشرى، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، 2018/2017.

28. فاطمة الزهراء، قيطوبي، **مجالات مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014.

29. فرد رشيدة، **اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

30. قسوم حنان، **اثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، ماليو وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016/2015.

31. كوثر بوغابة، **دور الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر في التسيير**، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

32. محمد العماد سعد اسعد، **اثر تطبيق آلية الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، 2010.

33. محمد الهادي بن سويسي، **دور القوائم المالية قي اتخاذ القرارات المالية لدى الأطراف ذات الصلة بالشركات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماستر في المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، 2019/2018.

34. محمد داود، **اثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**،رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان،2019.

35. محمد داود، **اثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان، 2019.

36. مزغيش محمد، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي1945 قالمة، 2014/2013.

37. مشعل جهز المطيري، **تحليل و تقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط2011.

38. نريمان قاسم، **اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير تخصص إدارة وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2015/2014.

39. هاجر مبروك بنت علي، **اثر جودة التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية في ظل الإفصاح**، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018.

40. اليزيد ساحري، **إدارة التكلفة من منظور استراتيجي كمنهج متكامل لتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه طور الثالث، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018/2017.

ثالثا: المجلات

41. احمد حامد محمود عبد الحليم، **التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين**، مجلة الرواد قي قواعد المعلومات العربية، المجلد 19، العدد2، جامعة عين الشمس، مصر، 2015.

42. إسماعيل قزال وآخرون، **قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد6 رقم 3 جامعة قاصدي ورقلة،2019.

43. آمنة خميس حمد، **اثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد1، الجامعة الأردنية، الاردن، 2018.

44. بشرى نجم عبد الله المشهداني، **قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 20 العدد87، جامعة بغداد، العراق،2014.

45. تانيا قادر عبد الرحمان، **تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج BASU**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 39، جامعة تكريت، عمان، 2017.

46. جميل حسين النجار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد17، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014.

47. حسين كاظم عوجه، **التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة**،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد19، العدد 1، جامعة الكوفة، العراق، 2016.

48. حمدي شحدة محمود زعرب، **مدى استخدام مقاييس الأداء المالية وغير مالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة**، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد3، 2012.

49.داليا محمد خيري المبولي، **مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 54، العدد الأول،2017.

50.علام محمد موسى حمدان، **العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد1، 2012، الجامعة الأردنية، الاردن.

51.عمر إقبال، **اثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28 العدد4، الأردن، 2014.

52.كرار سليم عبد الزهره، **ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14، العدد3، جامعة الكوالة، العراق، 2017.

53.ماهر ناجي علي، **اثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد25، جامعة واسط، العراق، 2017.

الملاحق

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية و المحاسبية

تخصص: محاسبة

الملحق رقم (01): الاستبيان

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة الماستر

في إطار تحضير مذكرة التخرج المندرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة، والمعنونة بـ " **ما مدى تأثير التحفظ المحاسبي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** "

يشرفنا أن نضع بين أيديكم كمهنيين وأساتذة جامعيين هذا الاستبيان من أجل المساهمة في انجاز وانجاح هذه الدراسة الميدانية الهادفة الى معرفة مدى أثر العمل بمعايير التدقيق الدولية على تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر.

كما نعلمكم بان هذا الاستبيان موجه خصيصا لأغراض بحثية بحتة، ولا يشار فيه إلى أية معلومات شخصية، وأنه محاط بالسرية التامة.

نشكركم على تعاونكم ومجهوداتكم المبذولة من أجل انجاح هذا العمل.

من إعداد الطالبين:

شرفي محمد

إشراف الأستاذ:

يوسف السعيدي أحمد

أولا: معلومات عامة عن عينة الدراسة

1. **المؤهل العلمي:** دكتوراه:( )، ماجيستر:( )، ماستر:( )، ليسانس:( )، شهادة مهنية:( ).
2. **الوظيفة الحالية:** أستاذ جامعي:( )، خبير محاسبي: ( ) محافظ حسابات: ( )، وظيفة أخرى:().
3. **سنوات الخبرة:** اقل من 5 سنوات:( )، من 5 الى 10 سنة:( ) من 10 الى 15 سنة:( )، أكثر من 15 سنة:( ).

ثانيا: التحفظ المحاسبي

	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يميل المحاسب نحو قياس الأصول المعلنة للجمهور بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة في ظروف عدم التأكد					
2	تستخدم الشركة القيمة التاريخية في تقييم الأصول					
3	تستخدم الشركة القيمة الحالية المخصومة في تقييم بعض الأصول (التدفقات النقدية الداخلية طويلة الأجل)					
4	تقييم الأوراق المالية وفق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل					
5	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات بمجرد حصولها					
6	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات حتى ولو كان هناك احتمال لتحقيقها في المستقبل					
7	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات القصيرة الأجل بقيمتها الاسمية غير المخصومة					
8	يميل المحاسب للاعتراف بالالتزامات طويلة الأجل بقيمتها الحالية					
9	يميل المحاسب نحو إظهار قيمة الإيرادات ومداخيل الشركة بأقل قيمة ممكنة لها في ظروف عدم التأكد					
10	يميل المحاسب إلى تأخير الاعتراف بالأرباح المحتملة (غير المحققة)					
11	تميل الشركة إلى إظهار قيمة مصاريفها بأعلى قيمة ممكنة					
12	يميل المحاسب إلى تكوين مخصصات لمواجهة ديون مؤكدة تجاه المؤمن لهم					

المحور الثالث: الأداء المالي

	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	استطاعت المؤسسات الاقتصادية تشغيل أصولها بكفاءة عالية					
2	تعتقد بأن المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بمخزون مناسب لطبيعة عملها					
3	ترى بأن المؤسسات الاقتصادية نجحت في تحصيل مديونيتها بكفاءة					
4	حققت المؤسسات الاقتصادية للإيرادات المخططة					
5	رأس مال المؤسسات الاقتصادية مناسب بالنسبة لنشاطها المالي					
6	تعتمد المؤسسات الاقتصادية على القروض كمصدر أساسي للتمويل					
7	تعتقد أن المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل					
8	ترى أن المؤسسات الاقتصادية لديها سيولة كافية لسداد الالتزامات طويلة الأجل					
9	ترى بان المؤسسات الاقتصادية استطاعت تحقيق الربحية المطلوبة					
10	تعتقد أن هذه الأرباح تشبع رغبات المساهمين					
11	ترى بأن أسهم المؤسسات الاقتصادية حققت نجاحا في سوق المال					

الملحق رقم (02): مخرجات spss

1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
التحفظ المحاسبي	,175	30	,082	,936	30	,288
الأداء المالي	,203	30	,094	,914	30	,311
a. Correction de signification de Lilliefors						

2- ثبات الاستبيان

- **التحفظ المحاسبي:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,769	12

- **الأداء المالي:**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,732	11

- **الدرجة الكلية للاستبيان**

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,813	23

3-البيانات الشخصية والوظيفية

الجنس متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	أنثى	8	26,7	26,7	26,7
	ذكر	22	73,3	73,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العمر متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	من 20 إلى 29 سنة	7	23,3	23,3	23,3
	من 30 إلى 39 سنة	14	46,7	46,7	70,0
	من 40 إلى 49 سنة	7	23,3	23,3	93,3
	من 50 سنة فأكثر	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الخبرة سنوات عدد متغير حسب الدراسة عينة افراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	من أقل سنة	5	16,7	16,7	16,7
	من أكثر 10 سنوات	10	33,3	33,3	50,0
	من 6 إلى 10سنوات	5	16,7	16,7	66,7
	من 5 إلى سنة سنوات	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العلمي المؤهل متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	دراسات عليا	3	10,0	10,0	10,0
	شهادة مهنية	7	23,3	23,3	33,3
	ماستر	6	20,0	20,0	53,3
	ليسانس	14	46,7	46,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة متغير حسب الدراسة عينة أفراد توزيع					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumuli
Valide	حسابات محافظ	14	46,7	46,7	46,7
	محاسبي خبير	9	30,0	30,0	76,7
	(شركة في) محاسب	4	13,3	13,3	90,0
	والمحاسبة مالية تخصص أستاذ	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

4-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير التحفظ المحاسبي

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
A1	30	3,33	0,96
A2	30	3,40	0,85
A3	30	4,28	0,93
A4	30	3,55	0,85
A5	30	2,43	0,91
A6	30	4,25	1,15
A7	30	3,08	1,00
A8	30	3,29	0,88
A9	30	3,61	0,72
A10	30	3,35	0,88
A11	30	3,42	0,97
A12	30	3,59	1,07
المتغيير_المستقل	30	3,47	0,65

5-المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الأداء المالي

Statistiques univariées

	N	Moyenne	Ecart type
B1	30	3,77	0,91
B2	30	3,55	0,94
B3	30	4,28	0,83
B4	30	3,39	0,99
B5	30	3,46	1,17
B6	30	3,37	0,91
B7	30	3,24	0,74
B8	30	4,34	0,81
B9	30	3,87	0,73
B10	30	3,63	0,98
B11	30	3,28	0,80
المتغير_التابع	30	3,65	0,41

6-تحليل الانحدار

Régression

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحاسبي التحفظ [b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : المالي الأداء			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,494[a]	,244	,217	,28270
a. Prédicteurs : (Constante), المحاسبي التحفظ				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	,721	1	,721	9,021	,006[b]
	de Student	2,238	28	,080		
	Total	2,959	29			
a. Variable dépendante : المالي الأداء						
b. Prédicteurs : (Constante), المحاسبي التحفظ						

Coefficients[a]						
		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
Modèle		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,790	,703		2,547	,017
	التحفظ المحاسبي	,574	,191	,494	3,003	,006
a. Variable dépendante : المالي الأداء						

7-اختبار التجانس

✓ التحفظ المحاسبي

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المحاسبي التحفظ			
F	ddl1	ddl2	Signification
,840	24	5	,657
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + العلمي_المؤهل + الوظيفة + الخبرة_سنوات_عدد + العمر + الجنس			

✓ الأداء المالي

Test d'égalité des variances des erreurs de Levene[a]			
Variable dépendante: المالي الأداء			
F	ddl1	ddl2	Signification
1,007	24	5	,557
Teste l'hypothèse nulle selon laquelle la variance des erreurs de la variable dépendante est égale sur les différents groupes.			
a. Plan : Constante + العلمي_المؤهل + الوظيفة + الخبرة_سنوات_عدد + العمر + الجنس			

8-جدول تحليل التباين الأحادي لمتغير التحفظ المحاسبي

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المحاسبي التحفظ					
Source	Somme des carrés de type III	Ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	,677[a]	13	,052	,551	,858
Constante	99,798	1	99,798	1055,764	,000
الجنس	,114	1	,114	1,206	,288
العمر	,134	3	,045	,473	,705
الخبرة_سنوات_عدد	,006	3	,002	,021	,996
الوظيفة	,119	3	,040	,421	,741
العلمي_المؤهل	,157	3	,052	,552	,654
Erreur	1,512	16	,095		
Total	405,895	30			
Total corrigé	2,190	29			
a. R-deux = ,309 (R-deux ajusté = -,252)					

9-جداول تحليل التباين الأحادي لمتغير الأداء المالي

Tests des effets intersujets					
Variable dépendante: المالي الأداء					
Source	Somme des carrés de type III	Ddl	Carré moyen	F	Signification
Modèle corrigé	1,407[a]	13	,108	1,117	,411
Constante	112,763	1	112,763	1162,990	,000
الجنس	,001	1	,001	,011	,919
العمر	,232	3	,077	,796	,514
الخبرة_سنوات_عدد	,344	3	,115	1,184	,347
الوظيفة	,182	3	,061	,626	,608
العلمي_المؤهل	,539	3	,180	1,853	,178
Erreur	1,551	16	,097		
Total	458,012	30			
Total corrigé	2,959	29			
a. R-deux = ,476 (R-deux ajusté = ,050)					